



اهداءات ٢٠٠٣

أسرة /مجد الرزاق باشا السنهوري

القاهرة

اللجنة التنفيذية للمؤتمر السوري الفلسطيني

القضية السورية

المفاوضات مع الميودمي جوفين
في باريس ومصر وبغداد

وكانوا هم الذين عزلوا الشيخ البرقي في سوريا



الطبعة العشرية بمصر لصاحبها خير الدين الزركلي
بشارع المزين — بالموسكي

مقدمة

وعدت اللجنة التنفيذية للمؤتمر السوري الفلسطيني في البيان الذي أذاعته عند تسلمها كتاب الميسودي جوفنيل المؤرخ في ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٥ ، وهو البيان المنشور في الصفحة الرابعة والثلاثين من هذا الكتاب بأن تنشر التفاصيل والمستندات في بيان مطول. وها هي تبرأ الآن بوعدها ولا بد من لفت أنظار القراء الى أمر جوهري في ما سيقرأونه في الصفحات التالية وهو أن جميع المحادثات التي جرت مع الميسودي جوفنيل سواء في باريس او في مصر او في سورية لم تكن صادرة من هيئة واحدة ولا من حزب معين بل من أشخاص يمثلون احزاباً وجماعات متعددة ومن كثيرين من وجهاء البلاد واعيانها الذين لا تربطهم اية رابطة بحزب من الاحزاب ، وقد جاءت مطالبات الجميع متفقة في جوهرها ، ومع انه لم يكن بين رجال الاحزاب والاشخاص المستقلين الذين حادثوا الميسودي جوفنيل اتفاق سابق على امر معين ولا كان لهم متسع من الوقت لتبادل الآراء والوصول الى اتفاق من هذا النوع ، فان الافكار التي خطرت للوطنيين في باريس وفي مصر وفي بيروت وفي دمشق وفي جميع مدن سورية جاءت واحدة في جوهرها

ومما يهم اللجنة التنفيذية ذكره في هذا المقام انها تحاشت من البداية ان تنفرد في محادثة الميسودي جوفنيل مراعية في ذلك الحالة الاستثنائية الموجودة في البلاد فاستعانت بآراء جميع الذين استطاعت ان تدعوم

اليها من الوطنيين في مصر واستدعت كثيرين من الوطنيين من الاسكندرية وحاولت ان تستقدم بعض الوطنيين من سورية ايضاً لهذه الغاية فلم يكن في الوقت متسع، فاكتفت بان تؤلف وفداً لا ينتسب رجاله الى الاحزاب المشتركة فيها كما يظهر من الاطلاع اسمائهم وهم :

أعضاء الوفد الزى قابل المسبوري جوفنيل في القاهرة

الامير ميشيل لطف الله : رئيس للجنة التنفيذية

السيد رشيد رضا : نائب الرئيس

نجيب بك شقير : السكرتير العام للجنة التنفيذية

فوزي بك البكري : من أعيان دمشق

شكري بك القوتلي : من أعيان دمشق

الدكتور خليل مشاققة : من حزب الاتحاد السوري

توفيق افندي اليازجي : سكرتير حزب الاتحاد السوري

أسعد افندي داغر : من حزب الاستقلال العربي

الدكتور سعيد طليع : من الجالية السورية في الاسكندرية

أسعد بك البكري : من حزب الشعب

نجيب افندي الارمنازي : سكرتير حزب الشعب في حماه

منير افندي العيطة : من حزب الشعب

نسيم افندي صبيحة : من الحزب السوري المعتدل

الحاج أديب خير : من لجنة التجار السوريين في القاهرة

خير الدين افندي الاحدب : صحافي من بيروت

مفاوضات باريس

كان من النتائج السياسية الاولى التي أسفرت عن شوب الثورة في سورية استدعاء الجنرال ساراي الى باريس وتعيين مندوب سام مدني محله هو الميو « هنري دي جوفنيل » أحد أعضاء مجلس الشيوخ الفرنسي . فتبادر الى الاذهان في ذلك الحين ان فرنسا تريد أن تسلك سياسة جديدة في سورية غير سياستها القديمة وزاد هذا الظن رسوخاً في الاذهان تصريحات الميو دي جوفنيل العديدة التي نشر بعضها في صحف باريس ونقل الى مصر وسورية بالتلغراف وأدلى ببعض الآخر الى مراسل الاهرام في باريس . وكانت جميع هذه التصريحات ترى الى مقصد واحد ملخص في ان الميو دي جوفنيل يريد أن يدرس المسألة السورية من جميع وجوها من دون أن يتقيد برأي سابق أو بسياسة سابقة ومن دون أن يجري بالضرورة على خطة رسمها سلفاؤه في سورية؛ وانه مستعد لمخاطبة السوريين الوطنيين ومباحثتهم في مطالبهم ، وبعد ذلك يعمل ما يعتقد انه صواب .

وكانت اللجنة التنفيذية للمؤتمر السوري الفلسطيني تطالع على جميع هذه التصريحات وتراقب تطور الحوادث في الداخل وفي الخارج وتسمي

بجميع الطرق الممكنة الى اطلاق العالم الخارجى على حقيقة مايجرى في سورية، ففي يوم ١٩ نوفمبر سنة ١٩٢٥ جاءت من الامير جورج لطف الله من باريس البرقية الآتية :

باريس في ١٨ نوفمبر ١٩٢٥

الامير ميشيل لطف الله

رئيس اللجنة التنفيذية للمؤتمر السوري الفلسطيني — القاهرة

يرح المسيو دى جوفنيل مرسيليا في ٢٤ نوفمبر الى سورية ويعرج في طريقه على مصر وقد طلب أن يقابل أعضاء اللجنة التنفيذية للمؤتمر السوري الفلسطيني وأعضاء حزب الشعب وغيرهم لكي يباحثهم في المسألة السورية . يصل نجيب افندى الارمنازى الى القاهرة في ٢٤ نوفمبر ومعه كتاب مفصل . نشير بجمع الاحزاب ووضع القرارات المناسبة

جورج لطف الله

ولما تلقت اللجنة هذا التلغراف عقدت جلسة خاصة في ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٢٥ وبحث في مضمونه ، وبعد معالجة المسألة من جميع وجوها قرر مبدئياً أن يقابله وفد من اللجنة ومن الوطنيين السوريين الذين هاجروا أخيراً من سورية أو من المقيمين في مصر . وقد استغرق البحث في اقتراح مقابلته مناقشة طويلة لوجود كثيرين من المعارضين الذين لم يكونوا في بادىء الامر يستحسنونه وانتهت المناقشة بقبول هذا الاقتراح بالاجماع

ثم عقدت اللجنة جلسة ثانية في اليوم التالي وبحيث في المطالب التي يجب أن تطلب والامنى التي يجب أن تبسط . وبعد بحث طويل في هذا الموضوع تقرر أن يمهّد الى سكرتيرية اللجنة بوضع مذكرة في هذا الصدد

وفي ٢٤ نوفمبر وصل نجيب افندي الارمنازى الى القاهرة وقدم الى اللجنة كتاب الامير جورج لطف الله . وبسط لها ما بذله هو وإخوانه من المساعى في باريس مع المسيو دى جوفنيل ومع عدد من النواب ورجال السياسة وعرض عليها خمس قواعد في تقرير العلاقات بين فرنسا وسورية اتفق مع المسيو دى جوفنيل عليها وهى :

(١) تدعى جمعية تأسيسية للاجتماع بطريقة الانتخاب المباشر لوضع نظام البلاد الاساسي على قاعدة السيادة القومية

(٢) تحدد العلاقات بين فرنسا وسورية باتفاق يعقد بينهما ويكون محققاً لمطالب سورية منطقاً على كرامتها

(٣) يفصل في مسألة الوحدة السورية في المستقبل بين أولى الشان أنفسهم

(٤) تنشأ ادارة وطنية مؤقتة حائزة على ثقة البلاد

(٥) يعلن عفو عام بدون استثناء ، أما الحق المدني فانه يبقى لاهله

القضية السورية في فرنسة

ثم قدم نجيب افندى الارمنازي تقريراً للجنة عن الاعمال التي قام بها في هذا السبيل في باريس جاء فيه ما يأتي :

الى حضرة رئيس اللجنة التنفيذية وحضرات اعضائها المحترمين
رأيت من المحتم عليّ بعد عودتي الى فرنسا منذ نحو شهرين ان أبذل ما استطيع بذله من الجهود في سبيل خدمة القضية السورية طوراً منفرداً وطوراً بالاشتراك مع فريق من السوريين الوطنيين واني أبسط لكم في هذا التقرير جملة هذه المساعي وحالة القضية السورية في تلك البلاد
كانت مساعينا ذات وجهين أما الوجه الاول فهو كناية عن بث الدعاية ومفاوضة رجال البرلمان، وأما الوجه الثاني فهو مفاوضة السياسيين الذين لهم صلة مباشرة بالقضية السورية وصفة رسمية تخولهم البحث فيها . هذا وقد كانت مساعي بث الدعاية ممهدة السبيل لدى أحزاب اليمين بسبب حقدهم على الجنرال ساراي وبغضهم إياه . غير أن هذه الاحزاب لم تتحول عن خطتها في بسط السلطان فالفائدة منها مقتصرة على استنكار عمل شخص معين . وتأييدها للقضية السورية هو تأييد زائل لا بقاء له
وكانت أحزاب الشمال على ثلاثة أقسام فالراديكاليون الاشتراكيون الذين ينتمي اليهم هربو والجمهوريون الاشتراكيون الذين ينتمي اليهم بريان وبانليفه والراديكاليون الذين ينتمي اليهم لوشور، لهم سياسة استثمار عامة لا تختلف عن سياسة أحزاب اليمين من حيث الغاية . وهذه

الاحزاب هي القابضة على زمام الامر في فرنسا منذ سقوط مليران وبوانكاره . وكان فريق من أعضائها مثل شايدلين مثالا يميل الى تأييد قضيتنا حتى أنه القى سؤالاً على بانليفه أشار فيه الى التخلي عن الانتداب في سورية . ولكنها على كل حال في جملتها كانت تعطف عطفاً شخصياً على الجنرال ساراي وتآلم لما أصابه من الاخفاق .

أما الاشتراكيون فعلى ميل فريق منهم الى ساراي وعلى مجاراة فريق آخر منهم للحكومة ومصانعتهم لايها فانهم في مجموعتهم خصوم للاستعمار وبسط السلطان وقد استنكروا أعمال الحكومة علناً في مجمع عقوده وكنا في ذلك المجمع قفاوضنا زعيمهم المسيو بلوم وسواه من الزعماء هنيهة فقر رأيهم على ان يجمعوا لنا أعضاء مجلس النواب الاشتراكيين بأسرهم اجتماعاً خاصاً في مجلس النواب لنفضي اليهم بآرائنا ولكن في الميعاد المضروب لهذا الاجتماع كانت الازمة الوزارية مستحكمة الحلقات في فرنسا فلم يتيسر لهم ذلك، فذهبت مع أحد رفاقي في ذلك اليوم الى مجلس النواب وذكرنا المسيو بلوم فاعتذر لنا بسبب الازمة السياسية وجاءنا المسيو موته قفاوضنا بالنيابة عن الاشتراكيين أما المسيو موته فهو من كبار الاعضاء النافذين الكلمة في الاشتراكيين وله صلات وثيقة بالحكومة ولا سيما بالمسيو هريو لانه مندوب ليون (وهو الذي تولى الدفاع عن كابو في قضيته المشهورة) حيث كان التعاون بين الراديكاليين والاشتراكيين في الانتخابات ظاهراً في أجلي مظاهره .

والحزب الاشتراكي يعتمد عليه في القضية السورية كما ذكر لنا أحد

رجال هذا الحزب . وكانت جرت بينه وبين الامير شكيب ارسال
مفاوضات كتابية في السنة القائتة . وقد تلقيت من الامير برقية يدعوني
بها أن أفوض هذا النائب الاشتراكي . فذلك كان انتخاب الاشتراكيين
له حسن الوقع لدي . فقلوضناه ملياً في الموضوع وقال لنا بصراحة أنه يرى
رأياً لا يعمل عنه أبداً وهو وجوب جلاء فرنسا عن سورية مهما كانت
عواقب هذا الجلاء سواء كان السوريون أكفاء لحكم أنفسهم أم لم يكونوا
وسواء قتل بعضهم بعضاً أم لم يقتل فليس من شأن فرنسا التعرض لذلك .
وهنا بينت له بإيجاز خطأ مذهب القائلين بمجز السوريين عن حكم أنفسهم
وانهم يتناحرون في ما اذا أبقوا وخدم . وقلت له اتنا وان كنا متفقين
على جلاء فرنسا السريع الا أنه ينبغي أن نتخذ الوسائل اللازمة لذلك وان
نبحث عن طريقة الحل للمشكلة الحاضرة ونحول دون سيل الدماء وتخريب
البلاد . ورأى في هذا الموضوع هو أن تدخل الحكومة في مفاوضات
مع زعماء النازيين وزعماء الوطنيين السوريين . فقال لي ان الحكومة
والجنرال ساراي كليهما يرغبان في ذلك كل الرغبة . واذا كنا نستطيع أن
نقدم اليه أناساً يحق لهم الكلام باسم سورية وابدئنا له المقترحات التي
نقترحها للوصول الى توطيد السلام وحقق الدماء فانه سيكون الوسيط
العامل للوصول الى هذه الغاية

ثم خرجنا من عنده على أن نعود اليه مرة ثانية وكتبنا مقترحاتنا
باسم لجنة ألغناها في باريس سميناها لجنة العصبة الوطنية غير اننا لم نواصل
المساعي في هذا السبيل

وأما القسم الثالث من الاحزاب الشمالية وهو الحزب الشيوعى الذي ليس له صلة بمجموعة الشماليين فان مطالبه الجلاء السريع عن سورية . وقد قال لى أحد النواب المطلقين أن في مجلس النواب الفرنسى أغلبية تميل الى الجلاء عن سورية اذا لم يستطع أحد أن يجعلها على العدول عن هذا الرأى بالاساليب التى تستعملها عادة لحمل المجلس على قبول آرائها .

وكان قد جاء الملك فيصل في هذا الحين وجرت بينه وبين الحكومة الفرنسية مفاوضات مختلفة . والذي اطلمت عليه من أنباء هذه المفاوضات ان الملك فيصل لم يقترح اختيار أحد اخوته ليعتلى عرش سورية ولكن مساعيه كانت مقتصرة على تمهيد السبيل للمفاوضات بين الحكومة الفرنسية والزعماء السوريين .

ثم قال الارمنازى في تقريره : كانت المساعي السياسية في نفس الزمن بينى وبين الامير شكيب من جانب وبينى وبين النائب الميسو اوغست برونه (الذى قدم في السنة الماضية الى سورية بجمعة سياسية) مفاوضات مختلفة وكانت غايتي من ذلك الوصول الى مفاوضات شبه رسمية بين من يمثل الحكومة الفرنسية وبين زعماء الوطنيين أو من ينوب عنهم .

وقد أحب الميسو برونه أن يينذل مجهوداته في سبيل هذه الناية وكتب لوزارة الخارجية كتاباً في هذا الموضوع . وقد جاءت الازمة الوزارية في ذلك الحين عقبة في سبيل تحقيق العمل الذى كنا نسعى وراءه .

إلا أنه بعد تأليف الوزارة واختيار المسيو دي جوفنيل وافتي منه برقية يضرب لي فيها ميعاداً فذهبت لمقابلته وذهبنا بعد ذلك معاً للاجتماع بالمسيو دي جوفنيل، ففاوضتهما ملياً في طريقة الوصول الى الناية وذكرت لهما اننا السوريين اليوم حاقدون بسبب ما جرته أيدي الخراب والدمار في بلادنا ولكن هذا الحقد يمكن أن يزول اذا وصلنا الى اتفاق وتفاهم . فيذبغي مواجهة الموقف بجرأة . وكانا يذكران لي أن الانتداب اذا طبق على قواعد الحقيقة فإنه يحقق مطالبنا وآمالنا . فقلت لهما ان السنين السبع الماضية كانت كافية بما جرته على البلاد من المصائب أن تحمل أبناءها على استنكار الانتداب . غير أنه من الممكن التأليف بين مرامي السوريين ومرامي الفرنسيين اذا حسنت النية ومن الممكن أيضاً اتخاذ قاعدة التحالف للوصول الى هذه الناية

وبعد أخذ ورد في هذا الموضوع سألتني المسيو دي جوفنيل عن الطريقة التي أرى فيها الفائدة المطلوبة لحل القضية فقلت له : هنالك ثلاث طرق : الطريقة الاولى أن تصدر الحكومة الفرنسية من لديها تصريحاً يطابق آمال السوريين ورغائبهم . والطريقة الثانية أن تدخل في مفاوضات مع الزعماء السوريين . والطريقة الثالثة أن تنتخب البلاد جمعية تأسيسية فتفاوض الحكومة الفرنسية من تنتخبها الجمعية .

فوقع اختيار المسيو دي جوفنيل على الطريقة الثانية وقد ذكرنا حينئذ بين الزعماء الوطنيين الدكتور شهنيدر والامير شكيب أرسلان . أما عن الدكتور شهنيدر فقال لي انه سيلقى الى مراسل الاهرام حديثاً

يتعرض فيه بشأنه وأما الامير شكيب ارسلان فاذا كان يجب بمفاوضته .
فما عليه إلا أن يأتي الى باريس . فسلحته برقية منه يذكر فيها ان لديه
تقويضاً تاماً ولكنه لا يأتي الى باريس ، فبحثنا في طريقة الحل .

وقد رأيت من المسيو دي جوفنيل رغبة في ذلك فقلت له انني
أذهب الى لوزان وأخاطب الامير شكيب وأتفق معه على الخطة التي
ينبغي سلوكها ، فسافرت الى لوزان في اليوم نفسه ، ولكنني وجدت
الامير شكيب قد غادر المدينة ، فكتبت اليه كتاباً مفصلاً عن الموقف
وعدت أدرجي الى باريس فذكرت للمسيو دي جوفنيل ان الامير
شكيب برح لوزان

وتباحثنا مرة أخرى في القضية السورية وطريقة الوصول الى
تحقيق مطالب السوريين. وقلت له انه ينبغي الغاء الانتداب قبل كل شيء
فأنكر على ذلك ، وفهمت من أسلوب جوابه ظنه أن يني وبين الامير
شكيب توافقاً على خطة معينة فيها شيء من الدسائس ، وقال لي المسيو
دي جوفنيل : ان كلامك اليوم يختلف عن كلامك قبل يومين . فقلت
له : لم يختلف قط . ورجعنا نتفاهم فذكرت له ان طريقة الاتفاق فيها
مرضاة للسوريين ، وأخذنا نبحث عن الصيغ والاساليب المحددة التي
يمكننا أن نستعين بها لتمهيد السبيل لمفاوضات مقبلة فاتفقنا على قواعد
تعلق بالجمعية التأسيسية والاتفاق والعفو العام وأبقينا البحث مسألة ادارة
موقعة ترضي الوطنيين ومسألة الوحدة السورية التي لم نستطع الاتفاق
عليها . وكان همي في الموضوع يتعلق في بلاد العلويين خاصة

وعدت الى الميسو دي جوفنيل في اليوم التالي مسجلا المواد التي استطعنا أن نتفاهم عليها في خمس قواعد قدمتها للجنة . فقال لي انها تتفق مع الخطة التي يريد سلوكها ولم يوافق على تحديد مدة شهر . بعد انقطاع الخصومات لانه اعتبرها غير كافية ، فلم أتمسك بالمدة لان القاعدة عند قبول المبدأ وكان قد سلم بذلك قبل يوم . وبحسنا قليلا في مسألة الانتخاب العام المباشر ، وهنا تكلمنا عن الاحزاب ولاسيما حزب الاتحاد السوري والمؤتمر السوري الفلسطيني وحزب الشعب وحزب الاستقلال العربي وينت خطاً رأى القائلين في ان بعض هذه الاحزاب يتأثراً براء بريطانية ، فوافقني على هذا الرأي . وعدنا الى البحث في القواعد التي اتفقنا عليها ومسألة مقابلة الزعماء السوريين في القاهرة . واتفقنا على تبليغ الزعماء الوطنيين تلك القواعد التي يمكن اتخاذها أساساً صالحاً للتفاهم .

وكان حضرة الامير جورج لطف الله قد قابله في اليوم نفسه وفاوضه ملياً في القضية فاتفقت مع الامير جورج على انه اذا أعطانا كتاباً خاصاً في شان مقابلة الزعماء السوريين والمفاوضة معهم قدمت مصر وباحثت الزعماء في هذه القضية . وقد تم ذلك فاخذنا منه الكتاب وأرسل الامير جورج برقية اطلعت عليها وتقرر سفرى الى مصر

وبينا كنت على أهبة السفر تلقيت برقية من الامير شكيب ارسلان من برلين يذكر لي فيها أنه يأتي الى باريس اذا تلقي برقية مباشرة من الميسو دي جوفنيل يدعوه فيها الى مقابله . فعدت في غداة ذلك اليوم الى لقاء الميسو دي جوفنيل وأبلغته البرقية وبعد تردد قليل أرسل برقية

الى الامير شكيب يذكر له فيها أنه سيكون مسروراً ببقائه اذا جاء يوم السبت . لانه كان يريد أن يسافر الى لندن . ثم ارسلت برقية منى الى الامير شكيب أذكر له فيها ذلك بخفاء منه جواب بين ميعاد قدومه . ففضلت البقاء في باريس وعدلت عن السفر الى مصر إلا أن فريقاً من كبار الوطنيين السوريين كانوا يفضلون قدومي الى مصر لا كون على صلة بالزعماء فيها قبل قدوم المسيو دي جوفنيل بأيام ، وقد علمت بعد ذلك من هؤلاء الوطنيين أن المسيو دي جوفنيل يرى مثل ذلك الرأي فسافرت من باريس مسرعاً وأنا غير قاطع في أي الخطتين أنفع . وتركتم للامير شكيب كتاباً ينبت له فيه الموقف بتفاصيله . ثم قدم بعد ذلك الامير شكيب باريس وفاوض المسيو دي جوفنيل ملياً وقدم له مقترحات يعتقد أنها تؤدي الى النجاة المطلوبة

مفاوضات الامير شكيب ارسلان

أما المقترحات التي قدمها الامير شكيب ارسلان الى المسيو دي جوفنيل فتتلخص في المطالب الآتية: —

- (١) يطلب السوريون قبل كل شيء استقلالهم التام الكامل شأن جميع البلدان المتعدنة الاخرى: ويطلبون أيضاً أن يتمتعوا بامتيازات سيادتهم القومية فهم يريدون إذ أن يدخلوا في جمعية الأمم أي أنهم يريدون أن يتمتعوا بجميع ما يترتب على الاستقلال الشرعي والفعلي
- (٢) لما كان اخواننا في لبنان يريدون أن تكون لهم دولة خاصة

فإننا نطلب هذه المطالب للبنان ولسورية على أن يكون لسكان مقاطعات
صيدا وصور ومرجعيون والبقاع وراشيا وحاصبيا وبلبك وطرابلس
حق اختيار الدولة التي يريدون أن يتبعوها وذلك بإجراء استفتاء عام
للاتحاد بسورية أو لبنان

(٣) تضم بلاد العلويين الى سورية

(٤) من النتائج التي تترتب على الاستقلال أن يكون لسورية
والبنان الحق في التمثيل السياسي في الخارج

(٥) تعقد محالفة بين فرنسا وسورية لمدة ثلاثين سنة

(٦) رغبة في الاعتراف بالضمائم التي بذلتها فرنسا في سورية
ولبنان يعترف بحقوق الشعب السوري واللبناني بعدد من المزايا الاقتصادية
التي تلخص في ما يأتي : (وهنا ذكر الامير هذه المزايا وهي تتعلق بمقد
القروض وتدريب الجيش السوري وبإنشاء قاعدة بحرية لفرنسا في سواحل
سورية وبال دفاع عن سورية على قاعدة التبادل)

وقد تلقت اللجنة كتاباً مفصلاً من الامير شكيب ارسلان عن
مخاوفه مع المسيودي جوفيل ننشر بعضه في ما يلي :

الى اللجنة التنفيذية للمؤتمر
السوري الفلسطيني

إخواني المحترمين

منذ مدة يرسلني بعض أولادنا الشبان السوريين الناضجين المقيمين

بباريز في الحضور الى هذه العاصمة للذاكرة مع بعض رجال الحكومة الفرنسية في المشكلة السورية وانا أجابهم اننى لا أجيء الى باريز الا بعد الاتفاق التام على مطالبنا الوطنية .

ولا بد أن يكون الاخ الوطنى المجاهد نجيب افندي الارمنازي الذي سافر الى مصر قد أخبركم بما جرى وبالاختصار قد ألح عليّ كثيراً بالحضور لاسيما بعد مواجهته للمسبوق جوفيل المقوض السامى الجديد فلم أرض بأجابة الدعوة إلا اذا جاءت الى رأسا في برقية من المسبق جوفيل وهكذا كان وبناء عليه حضرت الى باريز وقابلت المشار اليه مقابلة طويلة أمس وقدمت له لائحة بأفكارى .

أما وقع المذكرة عند المسبق جوفيل فأذكره لكم لتعلموا مكان اللين ومكان الشدة وتعرفوا محل الاصرار وحل الاسترسال وبالأجمال أقول لكم انه عند ما قرأ المذكرة ظهر الارتياح على وجهه كأنه رأى منافذ للاتفاق لم تكن تأتي على باله وقد صرح بسروره بمقابلتى ليس فقط في وجهي وشكر لى عجيتى من برلين بل التقى مع أحد النبهاء الوجهاء ذلك المساء وأبدى له سروره بمواجهتى إياه .

لأن هذه المطالب في الحقيقة هي مقبولة لانه لو لم يكن رآها مقبولة لما كان ظهر التامل على وجه الرجل ولا كان صرح بأنه سر من هذه المفاوضة

نعم انه قال بعد مطالعتها هذه تصلح للمستقبل وأنت تدري انه لابد من قطع المراحل فقلت له كلا قد أتينا من قضية قطع المراحل ولم

يبقى أحد عندنا يؤمن بالمرآة فالأحسن أن ننهي كل شيء من الآن ولا ندع للمطالبة سبيلاً

عند ذلك قال : إلا أنني لأقدر أن أجبر بلاد العالمين على الالتحاق

بسورية

فقلت له هذه النقطة لا تمر قل سير الاتفاق وفيما بعد نجعل لها وجهاً
ثم قلت له : أنا لا أعارض في إجراء الاقتراح فيها والعمل بقول الأكثرية
في الالتحاق بسورية وعدمه نظير ما طلبت لصيدا وصور و مرجعيون
وطرابلس وحاصبيا وراشيا و بعلبك والبقاع . غاية ما هنالك أردت أن
لا يكون في سورية أكثر من حكومتين الحكومة السورية والحكومة
اللبنانية لأن تعدد الحكومات في بلادنا وصل الى درجة الهزؤ فلا يجوز
أن يكون في سورية أكثر من دولتين

فعدم اعتراضه بالتعيين إلا على نقطة الحاق بلاد العالمين برهان على
أن سائر المطالب وجدت مقبولة عنده وأنه زعم كونها تقتضي المراحل
السياسية حتى لا يظهر القبول اول وهلة

ثم قال انه يستصعب الامضاء على هذا الاتفاق منذ الآن
لكونه يريد الذهاب الى سورية والوقوف على الآراء والافكار ومعرفة
الاحوال وكذلك سيشفاه في الموضوع السوريين الذين بمصر .

فقلت له أنا نفسي لأقتاضى بت الاتفاق معي في باريس فان هذا
لا يجوز فلا بد له من أن يسأل الآخرين لاسيما اللجنة التنفيذية التي
تمثل أكثر الاحزاب الاستقلالية وغيرها من الوجهاء والنبهاء وبعد ذلك

يقابل بين ماقرأه من كلامي وما سيسمعه من الآخرين ويرى هل أنا مبالغ في المطالب أم معتدل قلعله بعد مشاهدة غيري يرأى معتدلاً

ان المسيو دي جوفنيل كرر على أنه لا بد له من أخذ آراء وجوه البلاد ومفكرها وقد كررت عليه واطلّت — لان الجلسة استمرت ساعة وربع ساعة — بأنه لا يمكن أخذه الآراء الحقيقية الا من السوريين الخارجين عن البلاد والمقيمين بعيداً عن الضغط العسكري وان اكثر من سيسألهم في وسط البلاد لا يجسرون ان يجهروا له بالحقيقة خوفاً من أن يعرفوا بكونهم من حزب الاستقلال أو أنصار الثورة وانهم يخشون أن تنتقم السلطة الافرنسية منهم فهذا الذي يحملنى على تحذيره من هذا الاستفتاء الذي لا يأخذ منه اجوبة مطابقة لما في نفوس الناس أما النباه من السوريين المقيمين بمصر وفلسطين والقائمون بالثورة فعلا فؤلاً لا يجسرون بحقيقة رغائب السوريين ، ثم حذرته كثيراً من اخذ آراء المأمورين والاعوان الذين زينوا للفرنسيس الى هذه الساعة جميع ماعملوه وكانوا يموهون عليهم الحقيقة وكلما وقعت حادثة هي مظهر من مظاهر الحركة الوطنية قلبوا حقيقتها وهونوا خطبها وأشاروا بآراء ملخصها استعمال الشدة والقسوة مما يسمونه (حزماً) وهكذا بحيث خدعوا الأمة الفرنسوية وحملوها كل هذه الخسائر لمجرد حبهم الزلقى والمذاهنة وتمسكهم بالوظائف والارباح التي يرجونها من خدمة السلطة المحتلة ولقد ثبت كذب هذه الطبقة وخداعها وعدم مبالاها إلا بمنافعها الخسيسة بشبوب هذه الثورة التي صرحت عن زبد المطالب السورية ، فبعد ثبوت

خيانة هؤلاء لوطنهم ولفرنسا معاً لا يعقل ان حكماً عاقلاً على الدرجة في فرنسا كالمسيو جوفنيل يستشيرهم في مصير سورية . هؤلاء لاجل تغطية غشهم الماضي وإثبات صداقتهم لفرنسا لا يكون لهم جواب سوى ان قم الثورة حصل فيه خطأ وخلل ولكنه اذا جرى بطريقة مرتبة ومع الحزم والشدة وارهاف الحد تنتهي الثورة بأسرع ما يمكن

نعم افهمته كل هذا فارجو من اللجنة أن تطيل معه الكلام في هذا الموضوع لاني أخشى كثيراً من تأثير هؤلاء الاسافل فيه واقناعه بأن شيئاً من الحرية المقيدة يكفى واذا لم يقتنع السوريون الثائرون بهذا القدر فان قليلاً من (الحزم) ينهي الثورة واني على يقين بانه سيسمع هذه النعمة كثيراً لا سيما في بيروت وسيسمعها أيضاً من جماعة الوظائف في الشام وحلب وغيرهما ولا يخفى ان الكلام اذا تكرر من جهات عديدة أثر في السامع فاتم أوفوا هذا الموضوع حقه واتخذوا الاحتياطات لسد الطرق على هؤلاء المهوين الذين أخشى ان يفسدوا افكار المسيو جوفنيل كما أفسدوا افكار من قبله . وسيسمع من هذه النعمة في مصر أيضاً فخذروه منها .

ان المسيو جوفنيل ذكر من جملة اعتراضاته انه لا يقدر أن يمضي اتفاقاً إلا مع حكومة شرعية قانونية تمثل سورية فكان جوابي ان هذا لا ينبغي أن يكون شرطاً فانك لترا سبقت لها عهود مع جمعيات عربية وفي أثناء الحرب العامة عقد الحلفاء عهوداً مع ثوار من التشيك وغيرهم ممن ارادوا الانفصال عن النمسا والمجر الخ . فلم يكن يقتنع بهذا وان كان

بحر في الجواب . فقلت له عندئذ :

« إذن نعمل هكذا تجيبون الى هذه المطالب التي يكون الاتفاق عليها بيننا وبينكم ثم تبلغون جمعية الامم هذا الاتفاق رسماً وتعلنونه في الجرائد وذلك حتى يوقن به الشعب السوري الذي فقد كل ثقة بكم وبالانكليز - وهذا كررته عليه - ثم تأذنون لجميع الوطنيين المحكوم عليهم والمنفيين والقيمين خارجاً عن البلاد أن يعودوا ، ويأشر حينئذ بانتخاب جمعية تأسيسية وتشكيل حكومة مؤقتة الى أن يكون قد تم تشكيل الحكومة الاساسية الجديدة المستقلة

فهذا الرأي أخذه بعين الاعتبار لكنه قال : أو ترى أنكم أنتم قادرون على اطفاء الثورة بمجرد هذا العمل ؟

فقلت له : أما الدروز فإذا تقرر هذه المطالب وأبلغتم مجلس عصبة الامم قبولكم إياها واعلنتم بها البلاد فاني منذ الآن آخذ سكوتهم على عهدي لكنني لا أريد وأنت تحكم بانصافك أنه لا يمكنني أن أسكتهم إلا بالاتفاق مع أبناء وطنهم من مسلمين ومسيحيين لهذا يجب مفاوضة زعماء الفريقين حتى يكون عملنا متحداً وفي آن واحد . فقال : وإذا بقيت بعد ذلك عصابات تعيث وتنهب ؟ فقلت له : اذا فرض وقوع ذلك يومئذ تكون الكتلة الوطنية ضدها بالاتفاق مع الفرنسيين

قال في آخر الحديث : إذن ترى وجوب تشكيل حكومة مؤقتة في البداية قلت له لا بد من ذلك . قال إذن لنبدأ بمعاونة مؤقتة وأشار الى ذهابي الى سورية . فقلت له بعد أن تمر بمصر وتستشير اللجنة التنفيذية

وسائر المفكرين وكذلك من منهم بفلسطين وقد يوجد في البلاد نفسها من يجهر بالحقيقة لكن عددهم قليل فاذا أنت وافقت بعد ذلك على اقتراحاتنا وأعلنتم البلاد رسمياً رضاًكم وأبلةتم مجلس المصبة انكم موافقون متفقون معنا فيها وستعطون البلاد استقلالها على هذا الوجه وستطلبون دخولنا في جمعية الامم عند ذلك اذا كنت ترى احتياجاً الى سعي هذا الرجل الضيف الذى يكلمك الآن فاني حاضر ان اذهب الى البلاد واشتغل وان كنت لا أطمع في منصب ولا في شيء شخصي أبداً

ثم أنه فكركم الى قضية أخرى وهي أنه في كل هذا الحديث لم يتكلم بكلمة واحدة عن مصير لبنان الاصلى فكأنه يريد أن يقول هذه مسألة نخضنا نحن مع الموارنة

ثم في أثناء كلامي معه مألظات كلمة واحدة تشعر بانذار ولا اظهار قوة بل مآل كلامي له اننا لا ندعى أن عندنا قوة تقاوم بها فرنسا ونعلم أن فرنسا قد تغلب علينا فهذا لا يجمله منا أحد ولكنك تعلم أن الشعوب في مسائل الاستقلال لا تزن قواها ولا ترى سوى الحق فيها دون القوة فلهذا كوننا أضعف جداً من فرنسا لا يحدث عندنا أدنى فتور ولا تنتهي الخسائر منا ومنكم في المال والرجال أبداً فلا أفهم أي لذة ولا أي فائدة لفرنسا في ان تقتل منا ومن رجالها وتخسر من مالنا ومالها. فقال أوكد لك اننا لا نجد في ذلك أدنى لذة ولا مصالحة

هذا ما نزم والله المسدد والموفق فلا تدعوا جوفيل يمر بمصر دون أن تقابلوه طويلاً ملياً والسلام عليكم . « شكيب ارسلوه »

كتاب الامير جورج لطف الله

أما الكتاب الذي جاء من الامير جورج لطف الله فهذه بعض

فقراته : —

أولاً — أقدم لكم صديقي نجيب افندي الارمنازي المعروف لكم
باخلاصه لبلاده وذكائه ونشاطه المعروفين لكل من عرفه. حضرته مطلم
على كل شيء تقريباً ويمكنه ان يطلعكم على كل ما يعرف وما أجرى حتي
تكونوا على بينة في السعي لصالح البلاد

ثانياً — تقابلت هنا مع نجيب افندي الارمنازي فاعجبت به واثقنا
على خدمة بلادنا بالطرق الممكنة هنا وكل منا قام بالواجب الذي عليه
ومن ضمن هذا الواجب قابل كل منا على حدة المسيودي جوفيل
المنسوب السامي الجديد لسوريا فقمنا منه انه يرغب في الاتفاق مع اهالي
سوريا وطلب منا كلا على حدة ان نخبر من يلزم لكي يقابلوه في مصر أو
الاسكندرية فكان فكرنا نحن الاثنين ان الاوفق ان يكلفنا جنابه بذلك
خطياً وقابله السيد الارمنازي وعرض عليه فكري فقبل حضرته
وكتب الكتاب الذي تجذونه طيه وعند وصول هذا الكتاب الى كتبت
التلغراف الذي أرسلته لكم بتاريخ ١٨ نوفمبر (تقدم نص هذا التلغراف)
وقبل ان أرسل التلغراف المذكور اطلعت عليه المسيودي جوفيل
فوافق عليه وارسلته اليكم فحسب ان يكون قد وصل

ثالثاً — تعلمون حق العلم ان لا صفة لي تخولني حق التكلم باسم

سوريا ولكن نظراً لما أظهرتموه لى انتم وحزبكم من الوداد لعلكم
باخلاصى المجرى عن كل غاية تجاسرت حبايل بلادنا ان اقبل أن اكون
واسطة بينكم انتم وحزبكم وبين المندوب السامي الافرنسى وهذا فقد ينتج
من هذه المقابلة اذا كانت منظمة فوائده عظيمة للبلاد

رابعا - يظهر من أبحاث الميسو دي جوفنيل الخاصة انه يرغب في
أن يقسم البلاد الى قسمين : سوريا الداخلية وسوريا الساحلية ويكون كل
قسم مستقلا عن الآخر وهو لا يريد أن يكون ملك في البلاد بل أن
تكون فيها جمهورية مستقلة وأن يسن قانون موقت تسري عليه البلاد الى أن
يستتب الأمن ثم يجري انتخاب عام والنواب يقررون مافيه الصالح
لبلادهم . وهو يقول انه يرغب في أن يوصل البلاد الى الاستقلال

« جورج لطف الله »



فن هذا الكتاب ومن خوى التقارير التي تقدمت يظهر جليا ان
الميسو دي جوفنيل جاء الى سورية ببرنامج صريح يريد تطبيقه وليست
الاستشارات التي أراد أن يجريها إلا من قبيل جس النبض في كل
مكان لكي يعرف مواطن المعارضة من القوة ولكن الدعاية التي تقدمته
كانت ترمي الى حمل الناس على الاعتقاد بأنه قادم لدرس مطالب البلاد
وللسعي الى الاتفاق وتلافي جميع السيئات الماضية فكانت هذه الدعاية
خطرا على روح المقاومة في البلاد وخرأ للرماد في العيون واضعافا لقوة
الرأي العام النائرة

المفاوضات في مصر

رأت اللجنة أن تضع نصب عينيها ، بعد أن طلت بما كان في باريس ، غايتين رئيسيتين : الاولى أن تقف من المسيو دي جوفنيل نفسه على حقيقة خطته اذا كان قادماً بمخطة معينة لكي ترى اذا كان من الممكن إيجاد قواعد عامة للاتفاق وحل المشاكل الحاضرة ، والثانية أن تبسط هذه الخطة وتذيعها ليقف عليها اهالى البلاد ويعرفوها ويذيعوها كما هي مجردة عن طلاء الدعاية فان كانت مطابقة لمطالب البلاد فذلك غاية ما يرام وإن لم تكن مطابقة ولا قابلة للتعديل عرفها أهل البلاد في الوقت المناسب . أما اذا لم يكن قادماً بمخطة معينة فان المباحثات معه لا بد أن تظهر ذلك فيكون للجنة ما تستطيع أن تقول له لاهالى البلاد في الوقت اللازم . وهذه هي الغاية الثانية التي وضعتها أمامها

وفد اللجنة التنفيذية

يقابل المسيو دي جوفنيل

قفي يوم ٣٠ نوفمبر الساعة التاسعة صباحاً ذهب وفد يمثل اللجنة التنفيذية ويضم عدداً من وجهاء البلاد ومفكرها المنتسبين الى أحزاب

مختلفة وقابل المسيودي جوفنيل في فندق كوتنتنثال في القاهرة وحادثه ساعة وعشرين دقيقة قدم له في خلال ذلك مذكرة مذيبة بالقواعد التي يقترحها أساساً لحل المشاكل الحاضرة في سورية ، وسأله الوفد ان يدخل معه في المناقشة على أساس هذه المذكرة ، فقرأها المسيودي جوفنيل حتى أتى على آخرها وقال انها تنطبق على مبادئ الثورة الفرنسية ولكنه تجنب المناقشة فيها واكتفى بأبحاث عامة عن المسألة السورية .

ولما طلب منه الوفد تصريحاً عن خطته قال انه يحفظ ذلك الى ما بعد وصوله الى سورية وانه يكفى الآن بأن يسمع آراء السوريين . وهذا نص المذكرة :

مذكرة الوفد

ليست الحركة المنتشرة الآن في سورية سوى مظهر جديد من مظاهر العقيدة الوطنية العامة القائمة على مبدأ الجامعة العربية والاستقلال الضامن للكيان القوي بجميع مظاهره شأن كل امة كاملة الخصائص ويكفى ان نلقي نظرة سريعة واحدة على تاريخ هذه الحركة الحديث لكي تتبين لنا القواعد العمومية التي يمكن ان يبنى عليها حل مرض للمشاكل الناشئة الآن

ليس التنازع الذي كان موجوداً بين العنصرين العربي والتركي في السلطنة العثمانية بخاف على من له إلمام بتاريخ تركيا الدستوري الحديث فقد اصطدم مبدأ القومية التركية الذي نشره رجال تركيا الفتاة بعد

اعلان الدستور العثماني بمبدأ القومية العربية والمطالبة بنظام خاص لبلاد العرب الخاضعة للتاج العثماني على الرغم مما كان للعرب من المساواة التامة مع الترك امام القانون من جميع الوجوه . وكان من جراء ذلك ان الجمعيات العربية عقدت مؤتمرها المشهور في باريس سنة ١٩١٣ للتوسع في تنظيم الحركة العربية ووضع المسألة العربية بين امهات المسائل التي تقتضى الحل في تركيا . فشمع الترك بخطر الموقف وحاولوا تلافي الحالة بالتساهل مع العرب والاعتراف لهم ببعض ما كانوا يطلبونه فأصدروا ارادة سنية باجابة بعض تلك المطالب ولكن العرب لم يرضوا عنها . لذلك كان هم الترك أن يفتنموا فرصة الاحكام العرفية في اثناء الحرب الكبرى للقضاء على المسألة العربية فساقوا زعماء الحركة الى مجلس عر في في عاليه (لبنان) وحكموا بالاعدام على العدد الاعظم من كبرائهم وهذبوا الحكم في ساحتي بيروت ودمشق العموميتين المعروفة كل منهما الآن باسم ساحة الشهداء ولكن العرب وفي مقدمتهم السوريون لم تفتت عزائمهم ولما ينسوا من الترك صاروا مستعدين لاستمالة الحلفاء اليهم والى مساعدتهم على دولتهم توسلاً لاستقلالهم ، فلما نالوا من الحلفاء عامة ومن انكلترا وفرنسا خاصة وعوداً عديدة باستقلالهم حمل ذلك ألوفاً منهم على التطوع في جيوش الحلفاء وثار الحجاز بأجمعه على السلطنة العثمانية وتآلف جيش عربي خاص مؤلف من جميع الولايات العربية لمقاتلة الترك وانهى الامر بنفوز الحلفاء ، وشهد اللورد النبي نفسه في أحد تقاريره بالفضل العظيم الذي كان للحملة العربية في انتصاراته في فلسطين ضد الترك

ولكن الغرض الاساسي الذي تكبد من أجله السوريون خاصة
والعرب عامة جميع هذه الضحايا لم يتحقق منه شيء وقد كانوا يملكون آمالا
كبيرة على مبدأ حق المصير الى أن جاءت اللجنة الاميركانية الى سورية
ووقفت على آراء الاهالي في مصيرهم . ثم سافر الامير فيصل الذي كان يحكم
المنطقة الداخلية في سورية باسم القائد البريطاني العام الى اوروا ووصل
الى تقام مع وزارة الخارجية الفرنسية لتنظيم دولة سورية وتعيين
علاقات فرنسا بها . وعاد آملا أن يحمل أهالي البلاد على قبول هذا
الاتفاق ولكن لم يكد هذا الاتفاق يعرف حتى ثارت عليه نائرة الاحزاب
 واجتمع مؤتمر سوري نادى باستقلال البلاد التام ووضع دستورا لها
وأقام حكومة ديموقراطية بادرت في الحال الى تنظيم الادارة وماشت
خمسة أشهر برهنت في خلالها على ما قامت به من تنظيم فروع الادارة
واقرار الأمن ووضع أساسات الرقي العلمي والاقتصادي ، على ان
السوريين لا يقلون كفاءة عن كثير من الامم المستقلة في اوروا نفسها
ولكن السلطة الفرنسية لم تهمل هذه الحركة ، فجهر الجنرال غورو
 حملة عسكرية اقترحها دمشق والمدن الداخلية الاخرى واحتل البلاد والنفي
استقلالها وجيشها النقي وبادر الى وضع أسس جديدة للادارة برأيه الشخصي .
ولكن الحركة الوطنية لم تسكت بل ظلت مستمرة في الشمال بقيادة ابراهيم
هنانو بك أحد الزعماء الوطنيين ودامت من سنة ١٩٢٠ الى ١٩٢١ وظهرت
في الوقت نفسه حركة في حوران على أثر احتلال دمشق دامت ستة اشهر
وظل القتال متواصلا في بلاد العلويين من سنة ١٩١٩ الى سنة ١٩٢١

وظهرت الثورة . الاولى التي قام بها سلطان باشا الاطرش في سنة ١٩٢٢ ودامت ستة أشهر وكانت الادارة الفرنسية في سورية في خلال ذلك مضطربة لا تستقر على حال قفي أواخر سنة ١٩٢٠ موزق الجنرال غورو البلاد الى خمس دول لكل منها حكومتها وعلماها، وفي السنة نفسها سلخ قسم من شمالي البلاد واعطى لتركيا . مع ان الفرنسيين استلموا ذلك القسم من الانكليز وتعهدوا في المادة التاسعة من معاهدة « سايبكس » ييكو » ان لا تتنازل احدهما عن الاراضي الواقعة ضمن منطقتها بدون رضى الأخرى . وشعرت السلطة الفرنسية ان هذا التمزيق ليس حلا طبيعياً فعمدت الى الجمع ما بين بعض الاحزاب التي فرقها والفت حكومة الحلف السوري سنة ١٩٢٢ وجمعت فيه بين حكومة دمشق وحكومة حلب وحكومة بلاد العلويين . ولكنها رأت بعد ذلك مرة أخرى أن تضيق نطاق هذا الحلف قفي سنة ١٩٢٣ عدلت عن النظام القديم وفصلت بلاد العلويين عن تلك الوحدة والفت حكومة الدولة السورية من حكومتى دمشق وحلب السابقتين فقط

ولم يكن هذا الحلف أيضاً مرضياً لأحد بوجه من الوجوه فعند ماظهرت الثورة الحالية بادر زعماءوها الى اعلان مطالبهم بمنشور أذاعوه بكل مآلديهم من وسائل الاذاعة وتناقلته الصحف وهو يمد أسس الحكومة التي وضعها المؤتمرون السوري في دمشق في ٨ مارس سنة ١٩٢٠ تحقيقاً لرغبات الامة بأسرها

ولا بد لنا من الاعتراف بأن الظروف الحالية في سورية تتضمن

عوامل وحقائق جديدة تستحق أن توضع موضع الاعتبار ، فإذا كان يراد وضع حل للمشاكل الحاضرة يبنى على الاخلاص والرغبة الحقيقية في التفاهم فلا نظن ان سورية تأتي ذلك ولكن ليس في وسع أحد في الوقت نفسه أن يشير بأي حل يتجاهل ماضي الحركة الوطنية في سورية والدماء التي أهرقت من أجلها والمجهود التي بذلت في سبيلها والضحايا العظيمة التي جاد بها أهل البلاد عن طيبة خاطر من أجل أغراض الحركة الوطنية، فالوطنية الحقيقية هي التي تحترم وطنية الآخرين كما تحترم نفسها وإذا سألنا رأينا في هذا الحل بصفة أحزاب تعمل لتحقيق المثل الأعلى الذي تنشده البلاد لانستطيع سوى أن نبرز برامجنا الاستقلالية ونطلب تحقيقها . فإذا كان يراد بالحل المطلوب إعادة السكينة الى البلاد السورية فهذا الوفد يرى انه من الممكن أن تتخذ القواعد التالية أساساً للبحث :

(١) تتألف الدولة السورية من جميع الاراضي التي وضعت تحت الانتداب الفرنسي . وأما لبنان فيجب أن يستبقى جميع سكانه في الانضمام الى هذه الدولة او الانفصال عنها استفتاء حراً مباشراً

(٢) تؤسس حالا في البلاد حكومة وطنية مؤقتة حائزة على ثقة الامة تباشر الانتخابات للجمعية التأسيسية

(٣) تدعى جمعية تأسيسية للاجتماع مؤلفة بالانتخاب العام المباشر وهذه الجمعية تقرر نظام البلاد الاساسي على مبدأ السيادة القومية في الداخل وفي الخارج

(٤) يلغى الاتداب وتحدد العلاقات بين فرنسا وسورية باتفاق الى مدة معينة يحافظ فيه على مبدأ السيادة القومية . ولا يعد مبرماً إلا بعد موافقة البرلمان السوري عليه

(٥) يسحب جيش الاحتلال من اراضي الدولة السورية حالما تؤسس الحكومة الوطنية الموقته

(٦) تسجيل الاتفاق لدى عصبة الامم ودخول سورية في عداد أعضاء هذه العصبة

فاذا كانت الحكومة الفرنسية تجد في هذه المبادئ العامة أساساً صالحاً للتفاهم نرى أن تصدر تصريحاً بذلك وأن تنتدب هيئة من قبلها تجتمع بهيئة تمثل القائمين بالحركة الوطنية وتضع الهيئتان بالاتفاق بينهما قواعد توقيف القتال والاساليب اللازمة لتطبيق هذه المبادئ .

« اللجنة التنفيذية »
مصر في ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٥
« المؤتمر السوري الفلسطيني »

بعد الاجتماع

فبازاء هذا الموقف الذي لم يسفر عن نتيجة صريحة أوعز الوفد في الحال الى أحد أعضائه أن يبقى لدى المسيو جوفنيل ويبين له عدم ارتياح الوفد الى نتيجة المحادثة فبقي لديه وأعرب له عن عدم ارتياح الوفد الى نتيجة المقابلة فأجابه المسيو دي جوفنيل مبيناً انه ينبغي السير رويداً رويداً في سبيل تخفيف المطالب وانه يريد أولاً إعادة السلام الى البلاد

وهو لا يستقدان في استطاعة الوفد أن يؤثر تأثيراً ذا شأن في هذا الموضوع، وزاد على ذلك أنه مستعد للنظر في كل حل يقترح لاعادة السلام وكان الوفد قد رغب في مقابلة المسيو دي جوفنيل مرة ثانية فلم يتيسر له ذلك لارتباطه بمواعيد أخرى فلما وصل اليه خوى هذا الحديث أرسل اليه الكتاب الآتي مع أحد أعضائه لكي يقدمه اليه شخصياً رغبة في الوصول الى نتيجة قبل سفره :

كتاب الوفد

الى المسيو دي جوفنيل

ان شعور الوفد السوري الذي تشرف بمقابلتكم اليوم صباحاً بالواجب الملحق على عاتقه تجاه الحوادث التي صبغت ارض سورية بالدم ورغبته في وضع حد لحالة البلاد الحاضرة والوصول الى سلم دائم قائم على الثقة المشتركة والاعتراف بالمصالح المتبادلة يحملانه على أن يقترح عليكم الاقتراح التالي، وهو ان يسافر وفد من قبلنا في الحال الى سورية للعمل على حقن الدم ولتمهيد طريق صالح للمفاوضة بين جنابكم ومندوبي زعماء الثورة .

ولكي نكفل التوفيق والنجاح لهذا المسعى يرجو منكم الوفد السوري أن تفضلوا بايلاغهمواقتكم على المبادئ التالية وقد وردت في المذكرة التي تشرفنا برقمها اليكم وهي :

(١) تتألف الدولة السورية من جميع الاراضي التي وضعت تحت الانتداب الفرنسي وأما لبنان فيجب أن يستفتي جميع سكانه

في الانضمام الى هذه الدولة أو الانفصال عنها استفتاء
حراً مباشراً

(٢) تؤسس حالاً في البلاد حكومة وطنية مؤقتة حائزة على ثقة الامة
تباشر الانتخابات للجمعية التأسيسية

(٣) تدعى جمعية تأسيسية للاجتماع مؤلفة بالانتخاب العام المباشر
وهذه الجمعية تقرر نظام البلاد الاساسي على مبدأ السيادة
القومية في الداخل والخارج

(٤) يلغى الانتداب وتحدد العلاقات بين فرنسا وسورية باتفاق الى
مدة معينة يحافظ فيه على مبدأ السيادة القومية ولا يعد مبرماً
الا بعد موافقة البرلمان السوري عليه

(٥) يسحب جيش الاحتلال من أراضي الدولة السورية حالما تؤسس
الحكومة الوطنية المؤقتة

(٦) تسجيل الاتفاق لدى عصبة الامم ودخول سورية في عداد
أعضاء هذه العصبة

وختم الوفد كتابه بقوله : أنه يأمل ان المندوب السامي الجديد يقدر
مسمى الوفد الذي دفعته اليه رغبته الا كيدة في احلال الوئام محل الخصام
السكرتير العام
نجيب شقير

فرد اللينو دي جوفنل على هذا الكتاب بالكتاب الآتى :

مصر في ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٥

الساعة ١١ ليلا

حضرة السكرتير العام للجنة التنفيذية للمؤتمر السورى الفلسطينى
من بواحت أسنى الشديد أن يكون الحل الذى تقترحوه غير
مستطاع القبول بآنا وان يكون فى هذه الدرجة من قلة المطابقة للمحادثة
التي دارت بيننا فى هذا الصباح والتي حفظت محضرها

ومن البديهي أن لا يكون للمهمة التي تطلبون منى بكتابكم اناطتها
باللجنة التنفيذية للمؤتمر السورى الفلسطينى حظ من التوفيق
ولا أريد أن أدعكم تعتقدون لحظة واحدة انه يسع فرنسا - كما تشيرون
عليها - ان تنكث بالعهود التي قطعتها على نفسها أمام خمسين دولة
ثم اننى - كما تشرفت وصرحت لكم - سأعلن بيانى على رؤوس
الاشهاد فى سورية نفسها

ولذلك أصارحكم القول من دون مرارة انه كان من الافضل لو لم
يكتب كتابكم وفى هذه الحالة كانت اعادة السلم الى سورية أسرع وأسهل
واننى اخشى أن تكونوا آخذين فى تحمل تبعه الاضطرابات
والمصائب التي لا بد من ان تقع

هذا وثقوا يا حضرة السكرتير العام باحترامى واسفى

امضاء : هنرى دي جوفنل

فوقع هذا الكتاب في قفس اعضاء الوفد واعضاء اللجنة موقع الاستغراب العظيم، لان الوفد لم يفاجىء المسيودي جوفنل بقواعد جديدة بل قدم اليه القواعد نفسها التي وضعها في مذكرته. ومع كل ذلك رأى الوفد ان يرهن للمسيودي جوفنل انه لا يقصد من كل ما عمله سوى السعي لاعادة السلام واحترام حقوق البلاد، فأرسل اليه الكتاب الآتي:

القاهرة في اول ديسمبر سنة ١٩٢٥

حضرة

اتشرف بان ابلغكم وصول الكتاب الذي ارسلتموه في ٣٠ نوفمبر الماضي الى نجيب بك شقير السكرتير العام للجنة التنفيذية للمؤتمر السوري الفلسطيني

ولما كنا نعمل من أجل توفير السلام والرخاء لبلادنا المحبوبة ونعتقد اننا نمثل الرأي العام اقترحنا الحلول التي كانت موضوع مذكرتنا وكتابنا اللذين قدما اليكم في ٣٠ نوفمبر الماضي

واعتقدون يا صاحب السعادة أن تساهلا أقل سخاء مما اقترحناه يقرب سوريا من فرنسا ومن السلام ولكننا نشعر والاسف ملء قفوسنا ان الامر لن يكون كذلك على انه مهما تكن الاقتراحات الفرنسية التي قبلها سورية فلا يمكن الا أن نبتهج بما ينتج عنها من السلام والرخاء وتفضلوا يا صاحب السعادة بقبول وافر احترامى

ميسيل لطف الله

رئيس اللجنة التنفيذية للمؤتمر السوري الفلسطيني

بيان اللجنة

ولما كان المسيو دي جوفنل قد نشر كتاب الوفد الاول اليه ورده عليه فقد رأت اللجنة ان تذيع البيان الآتي ايضاحاً لحقيقة الحال :

بعد ما نشر المسيو هنري دي جوفنيل المندوب السامي الجديد في سورية ولبنان الكتاب الذي أرسلته اليه اللجنة التنفيذية للمؤتمر السوري الفلسطيني في ٣٠ نوفمبر الماضي وردّه عليه قبل ان تتسلم اللجنة هذا الرد بيضع سمات، لم يبق بد للجنة من أن تذكر في هذا البيان الوجيز خلاصة ما جرى بينها وبين جنابه، مرجثة الى موعد قريب نشر التفاصيل والمستندات في بيان مطول

تلقت اللجنة تلعرافاً من وطني كبير في باريس تاريخه ١٧ نوفمبر الماضي أبلغها فيه أن المسيو دي جوفنل سيرج على القاهرة في طريقه الى بيروت ويود ان يقابل وفدًا من اللجنة ومن حزب الشعب وغيرهما

وعلمت اللجنة بعد ذلك ان هذا التلعراف أرسل بعد ان اطلع عليه المسيو دي جوفنيل وبعد ان أرسل كتاباً بخطه الى ذلك الوطني في المعنى نفسه وأردفه هو نفسه بحديث نشرته الصحف في ٢٦ نوفمبر في مصر

قال فيه انه سيقابل اللجنة التنفيذية والاتحاد السوري في مصر .
 فقدت اللجنة جلسة خاصة للبحث في هذا الموضوع في ٢٠ نوفمبر سنة
 ١٩٢٥ وقررت اجابة الدعوة . وابلغ هذا القرار الى الميسو دي جوفنيل
 ثم جاء أحد السوريين الوطنيين من باريس في ٢٤ نوفمبر الماضي وافضى
 الى اللجنة بمعلومات مفصلة عن محادثات متعددة دارت بينه وبين الميسو
 دي جوفنيل وعرض على اللجنة قواعد أساسية لحل المشاكل الحاضرة في
 سورية وانشاء نظام الحكم فيها . وأكد اللجنة أن الميسو دي جوفنيل
 يعتبر هذه القواعد أساساً صالحاً للتعام ولا يرى فيها ما يناقض الخطة
 التي يريد اتباعها . ورغب في أن تطلع عليها اللجنة والاحزاب السورية
 الوطنية، ففضل ذلك الاخ الوطني أن يحملها بنفسه ويأتي بها الى مصر
 وكان الميسو دي جوفنيل واقفاً على ذلك . وهذه ترجمة تلك القواعد عن
 أصلها الفرنسي المحفوظ في اللجنة :

- (١) تدعى لجنة تأسيسية للاجتماع بطريق الانتخاب العام المباشر
 لوضع نظام البلاد الاساسى على قاعدة السيادة القومية .
- (٢) تحدد العلاقات بين فرنسا وسورية باتفاق يعقد بينهما ويكون
 محققاً لمطالب سورية منطبقاً على كرامتها
- (٣) يفصل في مسألة الوحدة السورية في المستقبل بين أولى
 الشأن أنفسهم
- (٤) تنشأ ادارة وطنية موقفة حائزة على ثقة البلاد
- (٥) يعلن عمرو عام بدون استثناء أما الحق المدني فانه يبقى لاهله

فعمدت اللجنة جلسات متعددة للنظر في هذا الموقف الجديد دعت اليها كل من في مصر من رجال الاحزاب الاستقلالية لتسترشد بآرائهم فتقرر بالاجماع ان تقدم اليه مطالب معينة تفسر بمقدمة وجيزة عن تاريخ الحركة الوطنية في سورية . ووضعت المذكرة والمطالب وتألف الوفد الذي يجب ان يقابل السيودى جوفنيل وتحدد موعد المقابلة قبل وصول السيودى جوفنيل الى مصر . وبعد وصوله قابله الوفد في الموعد المعين أي يوم الاثنين ٣٠ نوفمبر الساعة التاسعة صباحا وقدم اليه المذكرة محتومة بالمطالب وعليها طابع اللجنة التنفيذية وتوقيع السكرتير العام فتناولها السيودى جوفنيل يدآيد من السكرتير العام واطلع عليها ولاحظ انها بنحتم اللجنة فقط وسأل هل هي تمثل رأي اللجنة أو آراء الجميع فاجيب انها تمثل آراء الجميع . وقدم اليه كشفاً بأسماء أعضاء الوفد كله والحزب الذي ينتسب اليه كل منهم . ثم قال جنابه ان من السهل الاتفاق على المبادئ ولكن يجب وضع أساليب التنفيذ فأجابه السكرتير العام باسطقاً نظرية الوفد في كيفية التعاون بين فرنسا وسورية وقال له في الختام ان هذا هو النصيب الذي تقدمه نحن لهذا التعاون ، ثم أراد جنابه الوقوف على وجوه المسألة السورية المختلفة ، فبسطت له . وكان يقول في خلال المحادثات انه لا يمكن عقد معاهدات الا بعد تأليف الحكومة ، ولا تتألف الحكومة الا بعد انتخاب المجلس التأسيسي ولا يدعى المجلس التأسيسي الا بعد استتباب السلام . فعندما خرج الوفد من لدنه قابله أحد أعضائه علي اشفراد وخاطبه في وجوب وضع حل عملي وباحثه في الطريقة

المؤدية الى ذلك . وعلى أثر ذلك عقدت اللجنة التنفيذية جلسة عند الظهر وقررت أن ترسل اليه فى الحال كتاباً تعرض عليه فيه وساطتها لاعادة السلام ، ولكنها كررت طلبها السابق أولاً على المباديء التى وضعتها فى مذكرتها هذه :

(١) تتألف الدولة السورية من جميع الاراضى التى وضعت تحت الانتداب الفرنسى . أما لبنان فيجب ان يُستقى جميع سكانه فى الانضمام الى هذه الدولة أو الاتصال عنها استفتاء حراً مباشراً

(٢) تؤسس حالاً فى البلاد حكومة وطنية موقته حائزة على ثقة الامة تبشر الانتخابات الجمعية التأسيسية

(٣) تدعى جمعية تأسيسية للاجتماع مؤلفة بالاقتخاب العام المباشر وهذه الجمعية تقرر نظام البلاد الاساسى على مبدأ السيادة القومية فى الداخل وفى الخارج

(٤) يلتقى الانتداب وتحدد العلاقات بين فرنسا وسورية باتفاق الى مدة معينة يحافظ فيه على مبدأ السيادة القومية . ولا يعد مبرماً إلا بعد موافقة البرلمان السورى عليه

(٥) يسحب جيش الاحتلال من أراضى الدولة السورية حالما تؤسس الحكومة الوطنية الموقته

(٦) تسجيل الاتفاق لدى عصبة الامم ودخول سورية فى عداد أعضاء هذه الجمعية

ثم أرسلت اللجنة الكتاب الى المسيو دي جوفنيل مع رسول خاص

في الساعة الرابعة بعد ظهر اليوم نفسه، فظل الرسول يتردد على الفندق حتى الساعة التاسعة مساء فلم يجد فاضطر في النهاية ان يترك له الكتاب في الفندق . وقد تسلمه جنابه بعد عودته ليلاً ورد عليه ذلك الرد الذي اذاعه في الصحف . فأجابته اللجنة عليه بالكتاب الآتي : —

القاهرة في أول ديسمبر سنة ١٩٢٥

حضرة

أشرف بأن المفكم وصول الكتاب الذي أرسلتموه في ٣٠ نوفمبر الماضي الى نجيب بك شقير السكرتير العام للجنة التنفيذية للمؤتمر السوري الفلسطيني .

ولما كنا نعمل من أجل توفير السلام والرخاء لبلادنا المحبوبة ونعتقد اننا نمثل الرأي العام اقترحنا الحلول التي كانت موضوع مذكرتنا وكتابنا اللذين قدما اليكم في ٣٠ نوفمبر الماضي

واعتقدون يا صاحب السعادة ان تساهل أقل سخاء مما اقترحناه يقرب سورية من فرنسا ومن السلام ولكننا نشعر والاسف ملء قوسنا ان الامر لن يكون كذلك . على انه مهما تكن الاقتراحات الفرنسية التي قبلها سورية فلا يمكن إلا ان ننتهج بما ينتج عنها من السلام والرخاء .

وتفضلوا يا صاحب السعادة بقبول وافر احترامي

ميشيل لطف الله

رئيس اللجنة التنفيذية للمؤتمر السوري الفلسطيني

فاللجنة التنفيذية إذ لم تجد قيد شمرة عن الخطوة التي سلكتها من
باديء الامر . ولم يكن في الامر (مناورة) ولا طلبت منه في كتابها غير
ما طلبته في مذكرتها، ولكنها رغبة في حقن الدماء واعادة السلام الى نصابه
وتمهيدا لتحقيق المطالب التي طلبتها عرضت عليه وساطتها اذا وافق على
المطالب التي قدمت اليه والتي لا تختلف من حيث الاساس عن القواعد
السابقة الذكر التي عدها في باريس مواقعة لآرائه، وما زالت اللجنة تعتقد
ان اجابة تلك المطالب هي الوسيلة الوحيدة لبلوغ هذه الغاية وتوطيد
سلام دائم في البلاد



استئناف المساعي

ولم تشأ اللجنة أن تكفى بهذا العمل بل أحبت رغبة في حقن الدماء وفي عدم ترك أى سعي سلمي لتحقيق مطالب الامة في عدم اقفال باب المحادثة مع المسيو دى جوفيل ولذلك قرر قرارها على أن يكتب اليه السيد نجيب الارمنازي أحد أعضاء الوفد الذي سبق له مخاطبته شخصياً في باريس وفي مصر الكتاب الآتى :

مصر في ٤ ديسمبر سنة ١٩٢٥

يا صاحب السعادة

اننى عظيم الاسف بسبب الحادثة التى جرت في مصر والتي تناقض كل المناقضة لما شاهدتموه من الحالة الروحية والرغبة الشديدة في الاتفاق والتفاهم . على ان هذه الحالة الروحية لما تنير واستعداد النفوس مازال على ما كان .

ومع ذلك فانى أوجه نظركم الى الامور الآتية :

١ - ان اللجنة راعية في التفاهم ووضع حد لسفك الدماء ولكنها لأجل الوصول الى هذه الناية واقناع الذين ييديم السلام رأت أن تتهرج طريقة للأزمة وهذه الطريقة لا يمكن نجاحها الا اذا وثقت من موافقتكم على بعض القواعد الأساسية

٢ - ان هذه القواعد يينت في المذكرة التي قدمت اليكم في الصباح

٣ - ان اللجنة لم تكن تريد أن تطالبكم في تطبيق سريع لخطتها وكانت مستعدة للبحث في الاسباب والاحتمالات

٤ - ان الكتاب الذى وافاكم فى الساعة الحادية عشرة كان أرسل منذ الساعة الرابعة بعد الظهر وكانت اللجنة تتوقع أن يصل اليها الجواب وتبحث معكم فى الاتفاق اذا كان ممكناً بعد سفركم

٥ - ان القواعد التى قدمها الوفد لكم قائمة على الاسس التى بحثت فيها معكم فى باريس غير ان اللجنة أثارَت مسألة الفاء الانتداب والجللاء عن البلاد . وكان من الممكن الاتفاق على هذه القواعد بطريقة مرضية للقريقين م



فتلقى الأخ الارمنازى من المسيودى جوفنيل الجواب الآتى
مؤرخاً فى ٧ ديسمبر سنة ١٩٢٥

«نعم ان الحادثة مؤسفة وأنت تعلم ماذا صنعت فى لبنان الكبير فانه سيبدأ يوم الخميس فى وضع قانونه الاساسي . وكان أفضل لسورية لو انها بدلا من أن تحارب تضع قانونها الاساسي ، وسنرى بعد ذلك الامور الاخرى . وفضلا عن هذا فاني من الآن تردنى الانباء من شمالي سورية وهى تبرهن على الدوام على ان الخصومات على وشك احداث حقيق وتالم بين أجزاء سورية المختلفة وهما شديدان بقدر ما رأيت من أثرهما فى سورية ولبنان

«وقد ظهر لى انك شديد الذكاء ذوروية ووطنية خالصة . وقد
ألهمتى الثقة بك واننى أرجو دوام هذه الثقة . ولكنك مادمت بعيداً
فالصعوبات كثيرة . فأنت تصنع حسناً اذا قدمت ولقيتني هنا يوم
الثلاثاء فى ١٥ ديسمبر مثلاً»

«موفنيل»



مفاوضات بيروت وتقرير الارمنازي عنها

بناء على الجواب المتقدم قررت اللجنة أن يسافر السيد نجيب الارمنازي الى بيروت فسافر اليها في الحال وظل هناك نحو شهر من الزمن ثم عاد الى مصر وقدم الى اللجنة تقريراً في ١٥ يناير ١٩٢٦م مذهب لأجله قال فيه :

« سافرت الى بيروت فوجدت المسيو دى جوفنيل غائباً في حلب فقابلت المسيو ميليا كاتبه الخاص وحادثته ملياً في الموقف وكان حديثنا في الغالب يدور حول الحادثة التي وقعت في مصر بين المسيو دى جوفنيل وبين أعضاء اللجنة ، وقد بحث معي في مسألة المذكرة وانتقد مسألة إلغاء الانتداب ومسألة الجلاء . فذكرت له ان إلغاء الانتداب مذكور بعده ان معاهدة تمقد بين فرنسا وسورية فالمعاهدة اذ هي التي يعمل بها وأما الجلاء فانه بالطبع لا يطلب جلاء سريع ولكن يتفق على قواعده وأساليبه . فأخذ يناقشني المسيو ميليا في مسألة المذكرة وأنه كان الافضل أن تذكر المواد المسيو دى جوفنيل بدلاً من مبادلة الكلمات المألوفة والجلل العامة حتي تناقش تلك المواد وينظر

فيها . ثم أخذ يبحث معي في مسألة المذكرة وكونها قدمت في الصباح أو لم تقدم وأشار علي في آخر الامر بالامساك عن البحث في هذا الموضوع . وأخذ يروي ما اتصل بهم من الانباء القائلة ان اللجنة السورية في مصر اتفقت مع سلطان باشا الاطرش وان الامير لطف الله أرسل ألوفاً من الجنهات للجبل . فقلت له كل ذلك من الاحاديث المخترعة التي لا ظل لها من الحقيقة . واللجنة لاتعمل إلا بالوسائل السلية لبلوغ مطالبها الوطنية

«ولما عاد السيودى جوفنيل من حلب ذهب لمقابله فحدثني ملياً . وأخذ في انتقاد حزب الشعب وتكلم كثيراً عن الوحدة وانتقد دعائها وشبههم بالصفدة التي تريد أن تبيع الثور وذكر لي انه لا ينبغي أن أنظر فقط الى دمشق وما حولها فان سائر البلاد السورية تعارضها في مساعيها وتنقم عليها خطتها التي سارت عليها بتأثير حزب الشعب والتي تكاد تقضى على البقية الباقية من الوحدة السورية .

«فناظرته في ذلك ونيئت له خطة عماله ومساعى بعض معاونيه في طمس الحقائق وتمقيد المسائل ولم أنكر له وجود أناس في البلاد السورية يسرون على خطط لاتتفق مع مطالب الامة العامة ورغباتها الحقيقية والاصغاء الى أمثال هؤلاء يعوق الخطة التي ينبغي سلوكها

«ثم ذكرت له ان هناك طريقتين لحل الازمة طريقة حرب وطريقة سلم وان طريقة السلم هي الافضل والانجح لانها تحل القضية السورية جلاً نهائياً وهي تعين علي تأسيس صلات ودية ثابتة بين فرنسا والسوريين .

فقال لي ان هناك طريقة حل أخرى تكون حرية وسلمية في آن واحد وأخذ يذكر لي خضوع الموالي وانه ينبغي على الآخرين أن يفعلوا فعلهم . وقال لي ان فرنسا عملت أعمالا كثيرة من جانبها تبرهن على حسن نيتها فأقامت مندوباً سامياً مدنياً بدل المندوب السامي العسكري وجاء هذا المندوب واقام البرهان على نياته الحسنة بما صنعه في لبنان . ولكن المعارضين السوريين لم يقابلوه بمثل عمله . فلا يستطيع بعد الآن أن يقدم من جانبه منعاً جديدة .

ثم ذاكرته بعد ذلك في الاشخاص الممتازين الذين يحسن به مقابلتهم في سورية وأعدت ذكر فريق من الوطنيين المشهورين الذين هم خارج البلاد والذين ينبغي أن يعول عليهم في الحل السلمي .

ثم خرجت من عنده على أن أعود اليه بعد مقابلته لاولئك الاشخاص لننظر ماذا يتم ولم أجد هذه المواجهة كافية لان جوهر الموضوع لم يتناوله البحث الا قليلا . أما مسألة خضوع الموالي التي ذكرها لي في حديثه فقد علمت بعد ذلك ان زعيمى هذه القبيلة كانا قد حملا على توقيع شروط باسم قبيلتهم على أن لا تنفذ هذه الشروط ويكتفى منهم باعلانها ويقابلوا على ذلك بمكافأة فذهبوا الى حلب وهناك طلب منهما تنفيذ الشروط فاستغربا الامر فألقيا في غيابة السجين وبقي الموالي على حالهم .

المفاوضات مع الوطنيين

«وبعد أن قابل المسيو دي جوفنيل أولئك الاشخاص وعرفتُ نتيجة أبحاثهم أخذت أبذل مساعي في اجراء مفاوضات في فلسطين مثلايين من ينوب عن الفرنسيين وبين من ينوب عن السوريين . وقد عرضت هذه الخطة على المسيو دي جوفنيل فحازت قبوله . ولكننا أينما القيام بها لننظر مساعي وفد الاميرامين ارسلان الذي ذهب الى جبل الدروز بعد وصولي الى بيروت بأيام . وقد سافر هذا الوفد من غير أن يتفق مع المسيو دي جوفنيل على قواعد معينة ولم يخاطب المسيو دي جوفنيل أحداً من رجاله لاقبل ذهابهم ولا بعد إياهم في موضوع المهمة التي أخذوا على عاتقهم القيام بها ولكن خاطبهم بذلك أحد موظفيه حتى تبقى يد العميد طليقة . وقد ذهب هذا الوفد الى الجبل وبذل جميع مجهوداته لحل الزعماء على التسامح والتساهل وكانت مسألة الوحدة - ماعدا لبنان - أدق المسائل . وتمسك الزعماء بها كل التمسك

» ثم عاد الوفد ولديه مقترحات في قواعد عامة تشابه من بعض الوجوه قواعد اللجنة في مصر وقد وقف على نيات القوم هنالك وآرائهم ولم يكلفوه البت بشيء . إلا أنهم يبنوا انهم واثقون بهم فإذا استطاعوا أن يأتوا لهم بقواعد تتفق من حيث الاساس مع قواعدهم التي أصبحت معروفة دائمة في كل مكان فهم مستعدون للاتفاق «وقد عادوا وفاوضوا ذلك الموظف وهو المسيو ميليا الذي لم يكن

بجسيم بلب أو لإيجاب وإنما كان يسجل مايقولونه ليرفعه إلى المسيو
دي جوفنيل الذى تجاهل الامر

«وعلى كل حال فقد انتهى هذا العمل من غير أن تكون له قائدة
كبرى فاضطررنا أن ننتظر أياماً طويلاً . وقد حامت ظنون وأقاويل
حول هذا العمل وشاعت إشاعات كثيرة لازل لها من الحقيقة

«وقد قابلت المسيو دي جوفنيل وبينت له اننى انتظرت هذه الايام
حتى انهى الوفد — اذا صح استعمال هذه الكلمة — مهمته ولكن
النتائج كانت غير ماكان يتوقع، وبينت للمسيو دي جوفنيل ما بذله رجال
هذا الوفد من المجهودات وما انطوا عليه من النيات الحسنة وحب
التأليف، فوافقتى على ذلك وأشار الى سلطان وجماعته في الجبل وقال انهم
منقادون بمجمل الثرور وظانون انهم يستطيعون التغلب على فرنسا ولذلك
لم يصغوا الى آراء الوفد، وبين لى ان عمل سلطان الاطرش أو الدكتور
شبندر لم يكن فيه شيء من الحكمة، ووصف لى الخطة التى يجب سلوكها
وانه تجاوز مقترحات الامير شكيب وهو يدعو البلاد الى عمل قانونها
الاساسى ووضع معاهدة تحدد الصلات بين فرنسا وسورية . أما من
حيث الوحدة فستكون هنالك وحدة اقتصادية ووحدة فى الاعمال
العامة . أما من حيث الوحدة السياسية فقال لى ان فرنسا لا يضرها اذا
كان فى سوريا دولة واحدة أو اثنتان أو ثلاث ولكنه لا يجب أن يمارض
رغائب الاهلين . ومع ذلك فستوضع فى المستقبل معاهدات بين
الحكومات المختلفة تعين حدودها وصلاتها

«وقد قلت للمسيو دي جوفنيل في أثناء ذكر أحد الرجال المعروفين في سورية انه مبدئيا لا يشتغل ضد الانتداب . أما أنا فأنني أشتغل ضد الانتداب ولكن أريد المعاهدة فقال لي باستغراب ولماذا تنكر الانتداب هذا الانكار قلت له لانه سقطت قيمته ولم يبق له اعتبار

» ثم انتقلت الى البحث عما اذا كان من الممكن اجراء مفاوضات جديدة فين لي انه لا يجب أن تظهر بلاده بمظهر الضعيف وذكرته حينئذ بكلمة قالها لي وهي ان مسألة النفوذ لاهمهم مطلقاً في سبيل الناية ويثبت له انه لا يوجد فينا ولا في الجبل نفسه من يعتقد ان التغلب على فرنسا في مقدورنا فشتان ما بين قوتنا وقوتها . وعدت الى موضوع اجراء المفاوضات في فلسطين فأبدى المسيو دي جوفنيل تردداً في هذا الموضوع بعد أن كان وافق عليه قبل أيام . وتكلمت معه في إرسال رجل له صفة رسمية ، وارثا في آخر الامر أن يسافر معنا صحافي فرنسوي هو المسيو لامازير ولكنني قلت له زبد أن يزود بالسلطة المطلقة لان فريقاً من الوطنيين هناك مستعدون لاجراء مفاوضات نهائية .

«وأخذت من هذا اليوم بمفاوضة المسيو لامازير وكان ذلك بالاشتراك مع فارس بك الخوري (الذي برهن في هذه المفاوضة على براعة كانت موضع الاعجاب)

«وفي أثناء غياب الامير أمين وجماعته كان صبحي بك بركات قدم كتاب استقالته وأجابه عليها المسيو دي جوفنيل بكتاب منه . وكان الوفد الدمشقي قد وصل فقدم مطالبه بالوحدة والقانون الاساسي وعقد

معاهدة مع فرنسا والنفوذ والحكومة الموقتة ، وبعد أن رفض الميسو دي جوفنيل مقابلة الوفد عاد فقبل مفاوضاته ، وبعد أخذ ورد في قبولهم منفردين أو مجتمعين عاد فقبلهم منفردين ومجتمعين وأجابهم على مطالبهم بكتاب منه فلم يعتبروا الكتاب مرضياً وانتخبوا لجنة لمفاوضته

السمي لتأليف حكومة والاخفاء فيه

« وكانت تجري بين الاستاذ الشيخ تاج الدين الحنفى وبين الفرنسيين مفاوضات لتأليف الحكومة . فعرضت عليه في بادىء الامر تأليف حكومة ادارية لا صبغة سياسية لها ولكنه اراد تأليف حكومة ذات صبغة سياسية فاجيب الى طلبه وقام بتأليف حكومة ودعا الى مشاركته نورس افندى الكيلانى وفارس بك الخورى ومصطفى بك برمدى وكان الاولون في بيروت والاخير في حلب، ولم يمكن تأليف هذه الحكومة بسبب عدم الاتفاق على البرنامج مع الميسو دي جوفنيل فكاف الشيخ تاج الدين أن يكون رئيس حكومة فقط من غير أن يؤلف وزارة ولكنه بعد تربص ذهب الى الميسو دي جوفنيل وبين له أنه يأبى الآن أن يتولى هذه الرئاسة كذلك لانه لا يثق بالنجاح يرغم الجهود التى بذلها في هذا الشأن حتى أعياء الامر . وكنت في هذه الساعة معه فبين له الميسو دي جوفنيل أنه ينبغي له أن يقف موقفاً حازماً ولا يصنى الى آراء المتطرفين الذين انهكوا قواه في مدة خمسة عشر يوماً حتى حرموه النوم فلم يستطع أن يمضي في عمله وأخذ بوجه لى الكلام ويقول (٢-٧)

لى قل لآخوانك انكم المسؤولون بتطرفكم وانه يشفق على لآلنى حضرت
لأخافين الواحد فى مصر والثانى فى بيروت وانا نحن دعاة الوحدة السورية
نعمل على تعزيزها بمساعينا ونكتفى برفع اللواء المكتوب عليه الوحدة
السورية . ولم يجب الشيخ تاج الدين الى طلبه بتأخير الانتخابات الفرعية
فى حمص وحماة وحلب

« وكانت مسألة الوحدة هى العقدة التى انحلت عندها الحكومة
الموقته وسنذكر فى غير هذا المكان المفاوضات المتعلقة بالحكومة

« وفى يوم استقالة الشيخ تاج الدين قدم مصطفى بك برمده من
حلب وذهبت معه الى السيودى جوفنيل فخاضه حديثاً طويلاً ذكر فيه
سبب انسحابه من الحكومة فى حلب (وقد كان حاكم الولاية) لانه لم
يستطع الدفاع عن المصالح السورية ، واعترض على قانون الانتخابات ورد
على دعاة الانفصال . وقد أشار السيودى جوفنيل الى مسألة الوحدة
فى حديثه وقال انه تنقضا الفكرة العملية فبدلاً من أن نسعى الى حل
القضية شيئاً فشيئاً نطالب بحل أصعبها ونريد أن يكون ذلك من جانب
الفرنسيين بدلاً من أن نقوم به أنفسنا بالاتفاق مع الحكومات المختلفة
« فكان الجواب على ذلك أن هذه المسألة هى مسألة حيوية وانا ندعو
الفرنسيين الى القيام بهذا العمل انفسهم لانهم عودونا منذ مجيئهم الى
هذه البلاد أن يعملوا كل شيء ولا يتركوا أبناء البلاد يعملون شيئاً

« وفى اليوم التالى حملت الصحف التى تصدر باللغة الفرنسية فى
بيروت حملات شديدة على اللجنة التنفيذية وحزب الشعب واخذت

ترمي الذين تسميهم المتطرفين بكل تهمة لانهم مع تسليمهم بامور كثيرة لم يسلموا بكل شيء ودافعوا عن قضية بلادهم وحقائق شؤونها وعلى أنه كما يظهر من مطالعة برنامج الحكومة الملحق بهذا التقرير انه كان معتدلا في مواضع مختلفة ولم يكن يستحق الذين سموهم بالمطرفين تلك المطاعن لان المطالب لم تكن متطرفة

استطرد

في تحقيق بعض الحوادث

«وهذه الصحف كمادتها في تغيير الحقائق ما برحت تحمل الحملات الشديدة على الثائرين في أثناء تعرضهم لرجعيون وحاصبيا وراشيا ولكنني في أثناء اقامتي في بيروت بذلت جهدي في تحرى الحقيقة فعلمت من النصارى قبل المسلمين أن الثائرين أنفسهم لم يريدوا سفك دم أي أنسان ولكن قيام المتطوعة من اللبنانيين وبعض الاحقاد المحلية والاستفادة من القوضى التي كانت ضاربة اطنابها أثارت بعض حوادث شخصية .

«أماما وقع من الخراب والدمار فقد كان معظمه بعمل الجيش الفرنسي؛ مثال ذلك ان البيوت التي خربت في راشيا تناهز ٤٠٠ بيتا خرب منها الثائرون بضعة عشر بيتا بداعي بعض الظروف الحربية والتجاء الجنود اليها وكل ما بقي قامت به الطيارات والمدافع الفرنسية وقد أصبح ذلك معروفا. والشاكون من النصارى موجودون في بيروت يذكرون هذه الحوادث وأمثالها مما ليس هنا محل الإفاضة في ذكره لأنه خارج عن موضوعنا السياسي غير انه

لا بد لي أن أشير بمناسبة الالمام بذكر القضاة الى ما قام به من هذا القبيل مستشار الشرطة في دمشق المسيو بيجان فقد كان يقتل الناس صبراً من غير محاكمة ولا حكم . ومن ذلك ما فعله في ٢٧ أكتوبر فقد قتل ثمانية أشخاص صبراً وقد طالبت المحكمة الاستثنائية بهم وسألت عن مصيرهم وكتب صبحي بك بركات رئيس الحكومة الى السلطة الفرنسية يسألها كذلك عنهم فلم يرسل اليه ولا الى المحكمة جواب ، وكذلك حادثة آل زاكى في حاصبيا فانهم بعد أن دخلها الجيش الفرنسي تقدموا للقائد ودعوه الى منزلهم لانه لم يكن لهم علاقة بالثائرين وكانت صلاتهم السابقة حسنة بالفرنسيين ، فكان جزاؤهم ان قتلهم الفرنسيون صبراً على بكرة أيهم لانهم دروز . وهم بضعة عشر انساناً .

عود الى البحث في المفاوضات

«دخلنا في مفاوضات مع المسيو لامازير مندوب الكويتيديان برأي المسيو دي جوفنيل وغايتنا منها اجراء مفاوضات في فلسطين مع الزعماء الوطنيين . وقد فاضت بذلك رشيد بك طليع كما اطلمت اللجنة في حين العمل » «كنت مع فارس بك الخوري تفصل القضية السورية من أولها الى آخرها ونيين له حججنا ليطلع عليها المسيو دي جوفنيل . وكان المسيو لامازير يناقشنا في كثير من المواضيع وكانت أم أبحاننا تتعلق في مسألة الوحدة ومسألة مسؤولية الثورة التي لم يحب المسيو لامازير أن يعترف بأنها ترتب على بلاده برغم إقامتنا الحجيح التي لا تدحض

« وبمبحثنا في مسألة الدروز وقيامهم بالثورة مرغمين . فنحنيا كل ما قيل
عن الزعماء الوطنيين من أن لهم صلة بالبريطانيين وأثنا على ذلك الحجج
ومن القرائب اننا لانجد وسيلة لتحمل الفرنسيين على الاعتراف بهذه
الحقيقة الناصبة لان جميع براهينهم وحججهم قائمة على ما يأتهم به موظفو
الاستخبارات المأجورون الذين يحاولون للفرنسيين من الاخبار ما يسهرون
وكانت مكافأة الفرنسيين ليام بقدر ما يسهرونهم به من الانباء . وكنا اذا
ينالهم انهم يستطيعون أن يتفقوا مع السوريين وينشروا تفوذهم الادبي
في بلاد العرب كلها اصرضوا علينا بقولهم لذن أنتم تريدون أن تتفقوا
معنا ضد الانكليز وقد قلت لهم مرة : اننا عاجزون كل العجز عن النقام
معهم في هذا الموضوع لان حكمهم قائم على أوهام وخيالات . وهم
يمتقدون ان لوزارة المستعمرات البريطانية خطة تختلف عن خطة وزارة
الخارجية وان عمال تلك الوزارة هم الذين يخلقون لهم المشاكل ويمهدون
السييل لتسليح الثائرين وما أشبه ذلك

« وقد بمبحثنا في مسألة عقد المعاهدة وقلنا انه يمكن الاتفاق على قواعد
ترضى الرغائب الوطنية في سورية من جانب وتعيد فرنسا من النفوذ
السياسي والرجحان الاقتصادي ما لا يتعارض مع السيادة القومية
« وكانت مناظر اتنا طويلة حول الوحدة السورية وبيننا حججنا وأبنا
تمسكنا فيها لانها البرهان القوي على عدول فرنسا عن سياسة التقسيم
والاستبعاد (فرق تسد) وطالما بقيت هذه السياسة القائمة على قواعد
التقسيم الطائفي والمذهبي لا يمكن أن تنفق اتفاقاً وثيقاً مع فرنسا .

«وكان رأينا في الوحدة أن تؤلف دولة عامة من سورية الحاضرة وجبل الدروز وجبل العلويين ، وتأليف مقاطعة خاصة من البلاد التي أضيفت الى لبنان تنتخب نوابها وتقرر مصيرها . وذكرونا لزوم إعادة الأفضية الاربعة التي سلخت من سورية وهي البقاع وعلبك وحاصبيا وراشيا وكانت احتجت على هذا السلخ حكومة دمشق سنة ١٩٢٠ في زمن الجنرال غورو .

«وتباحثنا في المسائل الأخرى التي تتعلق بالسلطان القومي والقانون الاساسي والجللاء التدريجي . وقلنا لمفاوضنا ان هذه القواعد التي نطلب الموافقة عليها مبدئياً هي قواعد المعتدلين فاستغرب ذلك وقال : اذن ماهي قواعد المتطرفين ؟ . قلنا له انهم : لايسلمون بما نسلم به ويريدون الجللاء العاجل وغير ذلك

«وقد اشترطنا على مفاوضنا اذا أراد أن يسافر معنا أن تكون لديه السلطة الكافية للقيام بمفاوضات نهائية على هذه الاسس لاننا لا نريد أن نسافر (سفره أولاد) ولكن نريد حل القضية وأن يعمل عملاً نافماً

«ومن جملة ما ذكرناه له ان هذه المطالب وجدت قبيل الثورة وستبقى في ما اذا انتهت الثورة وكان في نية السوريين أن يرسلوا وفداً الى أوروبا للغاية نفسها ودعوتنا الآن لا تقتصر على إعادة السلم ولكنها تتجاوز ذلك الى حل المشكلة السورية وإزالة كل خلاف وشقاق

«وقد انقطعت مفاوضاتنا عدة أيام انتظاراً لما تنتجيه المفاوضات مع وزارة الشيخ تاج الدين حتي تكون لنا أساساً تتم بعدها ما يحتاج الى التمام

ثم عاد الينا الميسو لامازير وقال لنستأنف عملناه فاستأنفناه وبينما نحن في مفاوضاتنا كان الشيخ تاج الدين قد أخفق في تأليف الوزارة فرض عليه أن يدخل بصفة رئيس حكومة بدون وزارة . وبعد أن قبل ماد فانسحب وبعد انتهاء مفاوضاتنا كلفت الميسو لامازير أن يأتيني بالجواب النهائي من الميسو دي جوفنيل فجاءني مشيراً الى إرجاء تنفيذ خطتنا الآن فرأيت في هذا الإرجاء شيئاً مما لا أعتقد فيه مصلحة للبلاد.

وقف المفاوضات

«وقد لاحظت انهم أدخلوا في نفس الميسو دي جوفنيل ان البلاد السورية لا تخضع لغير القوة وانهم جنحوا لعمل السائس حياً بالتفريق بين الدروز وأهل الشام وكذلك لتهديد الشام بفصل حلب وحماة وحمص عنها بواسطة الانتخابات التي قرر القيام بها . فاعتقدت ان انتظاري لانهاء هذه المساعي يكون إضاعة وقت ولذلك رأيت أنه لا بد لي من السفر العاجل وكتبت الى الميسو دي جوفنيل كتاباً ذكرت له فيه انني تلقيت بريقة من أريحا (فلسطين) لاجل إقضاء خطة المفاوضات التي أنتم عالمون بها . ولكنني فهمت من الميسو لامازير انه من الافضل تأجيل ذلك الآن فرأيت انني مضطر للسفر بعد انتظار ثلاثين يوماً وذلك على الرغم من عقيدتي الثابتة بإمكان إجراء مفاوضات نهائية لمقد صلح سريع

القواعد العامة

التي يرضى بها المتدلون

«ثم سافرت في غداة ذلك اليوم وكنت عالماً بأن الحالة في حلب تستدعي القلق بسبب خطة الاتصال التي يسلكها عمال الفرنسيين كما ان الأمة رفضت في حمص وحماه الدخول في الانتخابات ولم يوجد فيهما من يتقدم لترشيح نفسه

وقد تكون في البلاد السورية رأي أجمعت عليه الأمة في الساحل والداخل يمكن تلخيصه في أمور ثلاثة :

١ — تأليف دولة واحدة في سورية ماعدا لبنان الاصلي الذي أفرد عنها بسبب بعض الاعتبارات المحلية

٢ — استقلال البلاد وتأليف جمعية تأسيسية لوضع القانون الاساسي لها وادارتها على قاعدة اللامركزية

٣ — عقد معاهدة مع فرنسا على أن لا تتعارض شروطها مع قواعد السلطان القومي الذي هو حق البلاد السورية

«وكل من يعمل عملاً يخالف هذه القواعد أو يقبل تأليف حكومة على غير هذه الأسس يكون محكوماً على مساعيه بالافخاق ويقضى قضاء مبرماً على حياته السياسية

بر نامج الحکومت التي كان يراد تأليفها

«أما الوزارة التي كان من المقرر تأليفها مؤقتاً من السيد تاج الدين الحسني للرئاسة ونورس افندي الكيلاني للداخلية وفارس بك الخوري للمالية ومصطفى بك برمده للعدلية كما ذكر في التقرير، فانها قامت بمفاوضات كثيرة وقدمت برنامجها للسيودي جوفنيل وطلبت منه الموافقة عليه

واليك جل ماورد في الصيغة النهائية لهذا البرنامج :

« أقدمت الوزارة السورية الحاضرة على تقلد أمور البلاد وهي عالة بثقل المهمة الملقاة على عاتقها في هذه الازمة الشديدة التي نحم على كل وطني أن يبذل قصارى مجهوداته لتحقيق رغائب الامة وانقاذها من الاخطار التي تحدق بها من كل جانب . وستكون عاملة على ايجاد طريقة حل يكون فيها مقنع ومرضاه للسوريين من غير أن تناقض المصالح القرنساوية الحقيقية . وستضع نصب عينها تشييد أركان سلام دائم يرضى عنه جميع أبناء الوطن سواء المقيمون أو النازحون حتى يتعاونوا على انهاء البلاد من عثارها واقالتها من كبوتها وتخليصها من الكوارث التي كادت تقوض أركانها وتهد بنيانها . وانا تتحمل اعباء هذه الحالة برباطة جأش ونحاطر بأنفسنا في سبيل الامة وسلامة الوطن . ولكننا حباً ببلوغ الغاية المنشودة وتحقيقاً لرغائب الامة التي تسعى وراءها لم نجد بداً من العمل على القواعد الآتية : —

١ - تحقيق الاستقلال بوضع قانون البلاد الأساسى على قاعدة السلطان القوى ودعوة مجلس تأسيسى عام للبلاد السورية للقيام بهذا العمل .

٢ - تأليف دولة واحدة من سورية الحاضرة وجبل العلويين وجبل البروز على أن تدار على قاعده اللامركزية على حسب ما يقرره المجلس التأسيسى العام واسترداد الاقضية الاربعة وهي البقاع وبعلبك وحاصبيا وورشيا التي كانت سلخت عن سورية سنة ١٩٢٠ بقرار عرفي على غير رغبة أهلها وبالرغم عن مواقعها الجغرافية وضرورة المواصلات بكونها جزءا لا ينفك عن سورية . أما سائر الاقاليم التي أضيفت الى لبنان فانه ينبغى أن تؤلف مقاطعة مستقلة تنتخب نوابها وتقرر مصيرها وعلاقاتها السياسية اذا لم يمكن الاتفاق في شأنها مع حكومة لبنان

٣ - معاهدة تعقدين فرنسا وسورية لا تكون نافذة الا اذا أبرمها البرلمان السوري على شرط أن تكون مؤسسة على قاعدة السلطان القوى للسوريين مع حفظها لفرنسا من النفوذ السياسى والرجحان الاقتصادى ما لا يتعارض مع ذلك السلطان القوى

٤ - دخول سورية فى عصبة الامم

٥ - الجلاء التدريجى متى تألفت فى البلاد السورية قوى أمن كافية

٦ - التعويض على منكوبى الثورة

٧ - اصلاح النظام الاجتماعى والنظام النقدى

٨ - توحيد القضاء بحيث يكون مؤسسا على قاعدة السيادة القومية

مع حفظ حقوق الاجانب والسوريين معاً

٩ - تحقيق العفو العام عن جميع الذين اشتركوا بالثورة في انحاء سورية المختلفة مع حفظ الحق الشخصى لاربابه

١٠ - اطلاق يد الحكومة في ادارة البلاد

«وقد جاء في ختام هذه القواعد كلمة عامة تبحث في وسائل سريعة لاستدعاء الطمأنينة وتهدئة النفوس القلقة تذكر الوزارة فيها انها وزارة سلمية تؤلف لادراك السلام وتأسيس قواعد صداقة بين الفرنسيين والسوريين على أن تقوم على أسس الثقة المتقابلة والمنفعة المتبادلة وانها تعتمد على تأييد الشعب ومؤازرة عقلاء الامة

«وقد خصت الوحدة السورية بمجملتها عامة قالت فيها ان البلاد السورية من البحر الى العراق آهلة بأمة واحدة تؤلف بينها وحدة اللغة والعنصر والتقاليد والآمال والآلام وكان لبنان قد أفرد بإدارة ممتازة بسبب ضرورة محلية ينبغي أن تقدر قدرها ولم يكن من العدل والحق أن تتجاوز مكانها

» جاء جواب الفرنسيين متفقاً في الغالب مع الصيغة الاولى للبرنامج وليس مع الصيغة النهائية . وقد أدخلوا في المقدمة وفي الختام وفي القواعد بعض التعديل . فأضافوا الى كلمة المنافع الفرنسية جملة «والواجبات التي حددتها عصبة الامم» . واستبدلوا بكلمة العمل «على هذه القواعد» «الدعوة الى هذه القواعد» وأمثال ذلك من التغييرات التي سلموا بعد ذلك في أثناء المفاوضات بانهم يعدلون عنها

وأما القواعد فقد وافقوا على بعضها وجامعوا بمقترحات بمقابلة البعض الآخر . ففى القاعدة الاولى سلموا بسن القانون الاساسى وعارضوا فى انشاء مجلس تأسيسى عام ووضعوا الصيغة الآتية للقاعدة الثانية التى تتعلق بالوحدة وهى الوصول باتفاق الى تأليف دولة واحدة من سورية وجبل العلويين وجبل الدروز على أن يحفظ لهذه الدول استقلالها الداخلى والاتفاق مع لبنان على اصلاح الحدود بينه وبين الداخلى (وكانوا قالوا فى البدء مع الدول ذات الشأن) واذا لم يتم الاتفاق فان فرنسا تدخل بصفة حكم فى الخلاف وتحيل ذلك اذا شاءت الى عصبة الامم . ولاجل صيانة البلاد من تجزئة جديدة ينبغى :

١ - الاتفاق لدى الحكومة المنتدبة

٢ - تسجيل عقد الصلح

٣ - ادارة البلاد على قاعدة اللامركزية

«أما القاعدة الثالثة فانهم أضافوا اليها جملة تشير الى تحكيم عصبة الامم اذا حدث خلاف فى أثناء عقد المعاهدة بين فرنسا وسورية

«وسلموا بالقاعدة الرابعة المتعلقة بدخول سورية عصبة الامم
«وجامعوا بصيغة جديدة للقاعدة الخامسة قالوا فيها : تؤلف فى البلاد قوى أمن تعين جيوش الحكومة المنتدبة على الدفاع عن البلاد حتى تعجل فى تعيين ميعاد اليوم الذى تقرر فيه بان كان الجلاء التدريجى
«وقد سلموا بالمواد السادسة والسابعة والثامنة . أما المادة التاسعة فانهم وافقوا على أن تسمى الحكومة وراء العفو العام الخ . ولم يذكروا القاعدة العاشرة

وقد اعتبرت الحكومة التي كان يراد تأليفها هذه الاقتراحات للمارضة غير موافقة وقدمت تحفظات تتعلق بإعادة القواعد المنيرة الى ما كانت عليه والنص على القاعدة العاشرة

أما ما يتعلق في مسألة الوحدة فقد اقترح تأليف دولة واحدة من سورية الحاضرة وجبل العلويين والدروز وسكت عن استرداد الاقضية الاربعة واكتفى بأن تؤلف مع سائر البلاد المضافة الى لبنان مقاطعة مستقلة تنتخب نوابها وتقرر مصيرها وعلاقتها السياسية، ولم تحرز هذه التحفظات موافقة المندوب السامي فأخفقت المفاوضات في تأليف الوزارة وكانت لقاعدة التي تتعلق في مسألة الوحدة سبب ذلك الاخفاق

سورية وعصبة الامم

« بينما كانت تجري المفاوضات بين رجال الحكومة التي كانت معدة لتولي الحكم الموقت وبين المسيو بير آليب مندوب المسيو دي جوفنيل قال لهم هذا المندوب ان البرنامج الذي تقترحه يحتوي على مطالب الوطنيين وأمانهم وان السوريين يتعنتون وسنعرض هذا البرنامج على عصبة الامم ، فأجابه فارس بك الخورى ونحن أيضاً سنعرض برنامجنا الذي لم تقبلوه على العصبة . ولا بد أن العصبة تحكم بيننا

» وقال لنا المسيو دي جوفنيل انه سيعرض القضية على عصبة الامم وفي الغالب انه سيذكر مساعيه ويحمل على الوطنيين السوريين ويشير الى الاخفاقات التي ذكرها وقال انها وقعت في مصر وسورية

«فهذه الحملة السياسية المدبرة لا تستند الى شيء من الصحة، وأسباب الاخفاقات التي ذكرها ترجع الى أنه لم يقدم على عمل نهائي صحيح يتفق مع مطالب السوريين التي اتفقوا عليها في مصر والشام وأجمع عليها رجال الاحزاب السياسية والوفود المختلفة حتي ان الموظفين أنفسهم طلبوا مطالب تشابهها كما يتضح من كتاب الاستقالة الذي قدمه صبحي بك بركات رئيس الدولة السابق ومن برنامج الحكومة الذي أشرنا اليه آنفاً

«وكذلك فان المسيو دي جوفنيل لم يمهّد السبيل للسوريين الوطنيين الذين أحبوا أن يتوسطوا في سبيل إعادة السلام اذا أُجبرت الامة الى مطالبها واكتفى بأن يقدم مواعيد غير كافية واعتمد في سياسته على أساليب سياسية محكوم عليها بالاخفاق كاستخدام الشريف عبد الحميد وأمثاله والتعويل على آراء مكاتب الاستعلامات والرجال العسكريين.»

اجمال الموقف والحكم فيه

فن كل هذه الوقائع والمستندات يتضح أمران رئيسيان :

١ - ان اللجنة التنفيذية للمؤتمر السوري الفلسطيني لم تطلب من المسيو دي جوفنيل مطالب تخالف رغائب البلاد . فطالبها لا تختلف في جوهرها عما طلبه رئيس الحكومة السورية المستقيلة في كتاب استقالته ولا عن برنامج الحكومة الوقتية التي أراد المسيو دي جوفنيل تأليفها ولا عن مطالب الوفد الدمشقي وتحفظاته ولا عن القواعد العامة التي جاء

بها وفد الامير امين أرسلان من جبل الدروز . فاللجنة كانت إذئذ تعبر عن آراء اهل البلاد الحقيقية عند تقديمها ما قدمته من المطالب الى السيودي جوفنيل فلم تكن تقوم بمنورة ولا ارادت غير الوصول الى سلام حقيقي وتحقيق المطالب التي يجمع عليها أهالى البلاد

٢ — ان السيودي جوفنيل لم يعمل في وقت من الاوقات على أن يحل المسألة السورية بطريقة سلمية قائمة على قواعد صريحة ولم يزود الذين أحبوا أن يذلوا واساطعتهم في مصر وفي سورية بقواعد صالحة لتمهيد السلام بل كان كما ظهر من جميع أطوار المفاوضات معه يتجنب المناقشة الجوهرية في شروط صريحة ويعمد الى التعمية والايهام ويتخلص من كل موقف يسير به الى إيضاح خطته السياسية حتى انه في أثناء مفاوضاته مع الحكومة التي أراد تأليفها كان يعتمد على مساعي بعض الرجال غير المسؤولين من الذين استعملوا الدسائس وبث التفرقة، وكان ينشط خطة التجزئة في حلب وحمص وحماه وحوارن ويدعو الى تأليف مجالس تمثيلية في الاولوية والقيام بالانتخابات التي تمهد السبيل لتقسيم البلاد مما أضعف الثقة به وحمل رجال تلك الحكومة الوقتية الذين هم من أشد الناس اعتدالا على الانسحاب . وكان يتابع في الوقت نفسه ارسال الحملة العسكرية تلو الحملة لتدمير القرى الزراعية وإيقاع الذعر والرهبة في النفوس لاستفزاز الآمنين الساكنين للمقاومة مما يوطد في النفس الاعتقاد بأن المقصد الحقيقي الذي ترمى اليه سياسته في سورية هو اظهار السوريين بمظهر المتمردين الذين لا يريدون سلاماً يأخذ من جمعية

الامم ومن العالم المتمدن تفويضاً لسحق البلاد وإرهاقها وإبادة جميع العناصر الحية فيها تمهيداً لاستعبادها واستثمارها الى الابد

ولكن الموسيوى جوفنيل أراد أن يلقي على الوطنيين تبعة الاخفاق وأن يستر هذه التدابير العقيمة التى نجعل الحل السلمى مستحيلاً بقوله للمسيو اليب مندوبه في دمشق: (احرص على السلم فإن لم يدعوك إلا للحرب فأجبهم) غير أن الاقوال لا تكفى لتبرير خطته فان الاعمال أبلغ شاهد

فتجاه هذا الموقف الذى وقفه المسيوى جوفنيل من الوجهتين السياسية والعسكرية في سورية تستصرخ اللجنة التنفيذية للمؤتمر السورى الفلسطينى جمعية الامم والعالم المتمدن وتشهد كل ذى ضمير حي على انها لم تترك وسيلة لاهى ولا وفود البلاد ورجالها لاتوسلت بها لحقن الدماء واجباد أسس صالحة تؤسس عليها علاقات طيبة بين فرنسا وسورية

وتلح اللجنة التنفيذية على جمعية الامم مرة أخرى بطلب ارسال لجنة تحقيق تفحص الموقف بجميع تفاصيله وتصدر فيه قراراً نزيهاً عادلاً



وثائق سياسية مختلفة

ولكى تتضح جميع الظروف المحيطة بهذه المحادثات وما جرى فيها ،
نرى من الواجب أن نذكر الوثائق السياسية الآتية :

استقالة رئيس الدولة السورية واسبابها
أما كتاب الاستقالة الذي قدمه صبحي بك بركات رئيس الحكومة
السورية السابق الى المندوب السامي فهذا نصه :

« يا صاحب الفخامة

«ان المشاكل الحاضرة التي استعصى حلها تدعوني لان أقدم لكم
استقالتي، وانني كرجل وطني يشاطر هذه الامة شعورها ويماني أمورها
منذ عهد طويل الامد لا بد لي وأنا في الساعة الاخيرة من الحكم ان الفت
نظركم الى أن هذه البلاد لا يستقر قرارها الحقيقي ولا تعود لها أمانيتها
وطمأنينتها الا اذا أجيبت الى مطالبها العادلة مثل تأليف مجلس تأسيسى
يضع قانونها الاساسى على أساس السيادة القومية، وانشاء حكومة دستورية
تكون وحدها مسؤولة عن سياسة البلاد وادارتها، وان يطن فيها عفوام
بدون استثناء الا فيما يتعلق بالحق الخاص ، وان تؤيدوا سورية في قبولها
عضواً في عصبة الامم .

« وقد بقيت مسألة ذات عقد كثيرة وهي مسألة الوحدة السورية بين الحكومات التي تؤلف الدولة السورية وجبل الدروز وبلاد العلويين من جانب، والبلاد التي أضيفت الى لبنان من جانب آخر ، فان حل هذه المسألة يحتاج الى اقدام وبعد نظر لان الوطنيين السوريين يعتبرون أن في بلادهم وحدة حقيقية في العادات والتقاليد والآمال والآلام والعنصر واللغة ، وهناك كذلك عوامل اقتصادية وجغرافية هي على جانب عظيم من الاهمية ، وانني لا أرتاب انكم يبعد نظركم وصحة رأيكم وما جبلتم عليه من الكرم وحب الخير تستطيعون أن تذللوا المصاعب كلها وتسلكوا في هذه البلاد سياسة جديدة لا علاقة لها بالقديم تقرب منكم القلوب وتؤسس بين بلادكم وبين سورية صلات ود ثابتة تنسى النفوس ما فيها من احزان وحسرات وتضمن للجميع سلاماً دائماً ورضاء شاملاً

« وتفضلوا بقبول فائق احترامي واخلص أمانتي بتوفيقكم ونجاحكم في المهمة الكبرى التي قمتم هذه البلاد من اجلها

فرد عليه المندوب السامي بالكتاب الآتي :

« يا صاحب الفخامة

« ان الكلمات الممتازة التي سطرتم بها كتاب استقالتكم تضاعف الاسف الذي اشعر به حينما أرى انكم لا تعتقدون أن في وسعكم حل المشكلات الحاضرة .

« فليس لي الا أن انحي أمام محاذرتكم هذه. أما من حيث الاراء التي
نفضلتم بالادلة بها مع هذا بترفع عن كل غاية فاني سأعنى بها كل العناية
التي تستحقها لصدورها من ذات ممتاز نظيركم

« لقد دعنتكم ثقة مواطنيكم وثقة الحكومة بكم في أيام مضطربة الى
القيام باعباء الحكم العالية الشديدة الصعوبة ولا بد أن يستفيد الشعب الذي
خدمتموه من تجربتكم

« واني أشكركم على الامانة التي وجهتموها اليّ في كتابكم رغبة في
تثبيت الصداقة المتينة والدائمة بين فرنسا وسوريا وأرجو أن تدوموا على
بذل معونتكم في هذا السبيل . واني أقدم لكم يا صاحب الفضامة عبارات
الاخلاص والاحترام الفائق مـ»

خلاصة ما دار بين الوفد الدمشقي

والمسيو دي جوفنيل

انتخب أهالي دمشق في دائرة البلدية وفداً ينوب عنهم لمفاوضة
المسيو دي جوفنيل فذهب الى بيروت في ٢٣ كانون الاول سنة ١٩٢٥
وهو مؤلف من كبار الدمشقيين وأولى الفضل والنبل وهم : الامير سعيد
الجزائري وعطا بك الايوبي الوزير السابق ومحمد افندي كرد علي الوزير
السابق وشاكر بك الحنبلي نائب دمشق ونائب رئيس المجلس التمثيلي
وفارس بك الخوري الوزير السابق واحمد افندي الحسيبي قتيب الاشراف

واحمد بك اللحام من كبار ضباط أركان الحرب ورشدي باشا الصفدي من كبار ضباط أركان الحرب وعارف بك القوتلي من وجوه دمشق ويوسف افندي لينادو من أعيان اليهود في دمشق وأبو الخير افندي الموقع وشكري افندي الشريجي الخ الخ

وحمل الى نخامة المفوض المطالب الآتية :-

١ - تشكيل حكومة وطنية موقته

٢ - حين تشكيل الحكومة الموقته تدعو الشعب لانتخاب مجلس

تأسيسي انتخاباً حراً

٣ - وحدة سوريا بمحدودها الطبيعية

٤ - تأجيل العقوبات المتعلقة بالثورة

ولدى وصولهم الى بيروت اجتمعوا بالمفوض مجتمعين ثم منفردين وكان يناقش كل عضو منهم على حدة بالمطالب التي عرضوها عليه باسم الامة، وقد صرح لهم انه يفنو عن الثوار ولكنه يحتفظ للمحاكم بحق النظر في الاجرام العادية ويعني بها الذبح والسلب والنهب والحرق أما زعماء الثوار فانه يؤمنهم على حياتهم الى ان يعقد الصلح، وصرح لاحد من لبنان لا يمكن أن يضم الى الوحدة، وقد يشتم من تصريحه أنه سيجعل للبلدان التي التحقت بلبنان بعض الامتيازات التي تحفظ لها حقوقها ولكنه قال ان العلوين لا يطلبون الوحدة فأجابه شاكر بك الحنبلي : أبعد البعض من ذوى النفايات عن بلاد العلوين واستفت الشعب فيتأكد لديك أن هذا الشعب يطلب الانضمام الى الوحدة السورية هذا الشعب الساذج

الذي له مصالحه الدائمة مع سوريا وفوق ذلك أفلا ترى يا جناب المفوض السامي أن الوحدة هي أفضل من التجزئة وإذا كان ذلك كذلك فلماذا لا تعمل بها كما أن سلفك الجنرال غورو أمر بهذه التجزئة كذلك أنت قادر على الضم والاتحاد . أما قضية المبعدين الى أرواد فقد صرح أنه سيصدر اليوم أو غدا الأمر بالفقو عنهم ويعودون الى مواطنهم . وبعد الانتهاء من المناقشات دخل عليه الوفد مجتمعاً وكانت قد بلغت الساعة السابعة زوالية ، فالتقى عليهم الخطاب الآتي : -

« لقد سمعتم كلكم وقرأت جميع مطالبكم وملحوظاتكم بناية تامة وأريد أن أخلص شيئاً يتعلق بهذا الخصوص تكون له صفة صحيحة

» فهمت منكم أنكم تنوون نية طيبة وانكم تريدون معاونتي على اقرار السلم بالاستناد الى مطالبكم كالفوق العام والجمعية التأسيسية

« وقد ظهر لي انكم متفقون معي على ان استمرار الحرب يفضي الى تدمير سوريا فخطبوا الثوار وقولوا لهم انهم اذا تركوا السلاح يشتركون في انتخابات الجمعية التأسيسية القادمة ويتمتعون بنعيم السلام

« وفي وسعكم أن تصرحوا للثوار أن الذين يلقون السلاح ويسلمون للكولونيل أندريا لا يحاكمون ولا يناقشون على ما أتوه . أما الزعماء فاني أؤمنهم على حياتهم الى أن يعقد السلم وارجو أن لا أضطر الى تكليف فرنسا لارسال نجدات جديدة بل أؤمل ان استغنى عن القوى التي لدى وهكذا يتوطد السلام وتمتع البلاد بالرفاهية ونحوز على الحكومة

الوطنية والجمعية التأسيسية ولا يبقى مجال لاتهام الجيش الافرنسي بالتعدي على الحقوق أو الاعتداء على النساء
ثم بتبدي الانتخابات بمد هدوء الحالة في البلاد المملنة فيها الادارة العرفية .

«إن الرجال الذين تنتخبهم الامة هم الذين ينظمون الدستور ويضعون شكل الحكومة لا أنا ولا أنتم»
ثم قابلت لجنة تنوب عن الوفد مؤلفة من فارس بك الخوري ورشدي باشا الصفدي وعارف بك القوتلي المسيو مليا بناء على دعوة منه للباحثة فيما للوفد من الملاحظات على خطاب المفوض السامي فادلوا له بالبيانات الآتية : —

« ان الوفد يرى ان هذه التصريحات التي تفضل بها المفوض السامي لم تكن كافية لاجابة رغائب الامة وتلبية مطالباها المشروعة ولا يستطيع الوفد أن يتعامل بها لتحقيق الرغائب وإعادة السلام الى البلاد لأن الفقرة الاولى التي تضمنت مطالب الوفد بخصوص العفو العام لم تقرر بنتيجة كافية لاقتناع الثائرين وحملهم على التسليم لانهما تتضمن شرط تسليم السلاح لنيل العفو ولا يخفى ان دروز حوران لا يقدمون على تسليم السلاح مادامت البادية وسائر البلاد المجاورة لهم مسلحة .

«وقد جريت الدولة العثمانية مراراً عديدة تجريد جبل الدروز من السلاح فلم تستطع ذلك وكل من أخذت منه بنديته عاد فاقنتى بدلها ولو ببذل كل ماله . فقبل أن تتخذ التدابير الكافية لأمن البادية ومنع غزوات

القبائل لا يعيل الدروز الى تسليم أسلحتهم ، وعلى ذلك يكون هذا الشرط
حائلا دون الاستفادة من منحة العفو التي تفضل بها نخامة المفوض
«أما الثائرون الآخرون الموجودون في جوار دمشق وسائر المناطق
السورية فإن أكثرهم غير مسلحين بالبندق أو الاسلحة الحربية الأخرى
فن أذعن منهم وأقدم على التسليم تطالبه السلطة بالسلاح الذي كان في
يده وهو لا يستطيع تسليم سلاح حربي لانه لا يملكه فيفضي ذلك الى
حبسه وارهاقه لاجل تسليم السلاح . ويكون هذا حائلا دون تمتعه
بالعفو وما نأمله من ان يقره عن اقتحام التسليم وعلى ذلك يبقى هذا الشرط عثرة
في سبيل انفاذ هذا الامر . والوفد يرى ان وضع هذا الشرط يعرقل
المسامحة الصلحية التي جاء لاجلها

«أما منع العفو عن الزعماء فهو أيضاً حائلا دون الوصول الى الغاية
المطلوبة لان هؤلاء الزعماء يتمتعون عن بذل قودم في سبيل إخماد الفتنة
والقاء السلاح ماداموا غير آمنين على حريتهم والتمتع بالعفو المنتظر كما
ان هيئة الوفد لا تستطيع أن تؤثر على الثائرين إلا بواسطة هؤلاء
الزعماء وعلى ذلك ترى ان العفو لا يمكن الاستفادة منه بالصورة المرغوب
فيها الا اذا منحت الزعماء والافراد على حد سواء . ومهما كانت بيانات
المفوض السامي مشيرة الى سلامة حياة الزعماء وضمانها فهي لا تضمن لهم
الحرية وتجعلهم معرضين للمحاكمة والحبس ، ولا ينتظر أن يذعن هؤلاء
الزعماء ويجاروا الوفد في خطته الصلحية ما لم يطمأنوا بانهم يستفيدون من
العفو فائدة عاجلة

« طلب الوفد في بيانه الاول لإنشاء مجلس تأسيسى لوضع الدستور على قاعدة السيادة القومية وكان يأمل ان نخامة المفوض بالاستناد الى تصريحاته العديدة يتفضل بالاجابة على هذا الطلب بصورة صريحة ، بيد أن القرار الذي نشرته الصحف في هذا اليوم قد جاء مضجعاً لهذه الامنية ومهدداً الدولة السورية الحالية بمخطر جديد للتجزئة لانه تضمن اجتماع نواب كل لواء على حدة وتقرير الروابط السياسية بين لوائهم والألوية الاخرى حتى اذا قرر أحد الألوية أو احدى الولايات الانفصال عن الوحدة الحاضرة يجاب الى ذلك وبهذا يتيسر لدعاة الانفصال أن يلعبوا دورهم بدسائس جديدة لاجل تهريق البلاد السورية وإنشاء دول جديدة فيها علاوه على العدد الموجود في حين أن استشارة الألوية بواسطة ممثليها قد تمت في المجالس التمثيلية السابقة فقد قرر مجلس النواب الحلبي الانضمام الى دمشق كما قرر مجلس النواب الدمشقي الانضمام الى حلب وتألف من المجلسين مجلس واحد قام بوظيفته مدة سنتين، وعلى ذلك يكون الاستفتاء قد تم بالطريق القانوني وأصبحت الوحدة بين حلب ودمشق قضية محكمة لم يعد من الجائز الرجوع اليها وإعادة الاستفتاء مرة ثانية ولو صرح ذلك لجاز تكرار هذه الاعادة كلما اجتمع مجلس تمثيلي جديد فالوفد يرى ذلك افثاناً على الوحدة السورية ويمد هذا القرار مهدداً بتمزيق جديد بينما جاء الوفد يطلب توسيع الوحدة وضم البلاد المسلوخة سابقاً اليها

«ان هذه القاعدة السنوية في قرار الانتخاب المذكور هي محصورة في الاولوية السورية فقط في حين ان الاولوية اللبنانية لم تكلف مثل هذا الاستفتاء بل ترك الامر للمجلس النيابي العالم بقرره مجتمعا . فاذا كان الاستفتاء اللوائي المنفرد يطبق في سورية يصبح من الواجب تطبيقه في لبنان أيضاً وعندها ينتخب عن كل محافظة وحدها ويمتدون في مركز المحافظة ويقررون البقاء مع لبنان أو العودة الى الوحدة السورية . فالوفد يرى ان تقريق المعاملة بين لبنان وسورية على هذه الصورة مجحف بمحقوق سوريا وهادم لوحدها القومية

«والاقضية الاربعة التي سلخت عن دمشق سنة ١٩٢٠ مازالت تطلب بالحاح الرجوع الى تلك الوحدة وقد احتجت الحكومة السورية في ذلك الحين على ذلك السلخ الغير قانوني واحتفظت بحق الاعتراض عليه وإقامة الدعوى بشأنه عند ما تسنح الفرصة . وبما ان الانتداب الحكم بين الدول السورية عند وقوع الخلاف على أي أمر كان فاز السوريين اليوم يرفعون الدعوى لدى ممثل الانتداب على دولة لبنان الكبير ويطلبون استرداد هذه القضية بعد سماع مدافعاتهم بشأنها فانها في طريق الاتصال بين دمشق وحلب بالسكة الحديدية وأكثريه سكانها يطلبون ذلك، وبعد أن يسموا حكم ممثل الانتداب يبقى حق استئنافه الى المراجع العليا كالوزارة الفرنسية وجمعية الامم

«مادام الانتداب موجوداً يمكن المحافظة على الصلات بين الدول الواقعة تحت الانتداب الى درجة مجودة أما بعد انتهاء مدة الانتداب

فيعود السوريون الى المطالبة بمحدودهم الاصلية، فاذا كانت هذه الحدود غير مؤسسة منذ الآن على قاعدة المساواة وحفظ الحقوق يبقى باب النزاع مفتوحاً . ولما كانت وظيفة الانتداب اليوم تأسيس الحدود على سلم دائم ووفق أبدي بين المقاطعات السورية فليس من الحزم أن يترك سبيل النزاع ميسراً لهذه المقاطعات ولا يعقل أن ترضى سورية الداخلية في وقت من الاوقات بأن تبقى محرومة من منفذ على البحروها ان مدينة طرابلس وملحقاتها التي تصلها بمحصى تطالب بالعودة الى الوحدة السورية لانها ميناؤها الاصلية ولا تستطيع الدولة السورية أن تعيش بدون هذا المنفذ . فاذا كانت الدولة المنتدبة تريد أن تؤسس سلماً دائماً بين السوريين عليها أن تنصفهم وتعطي كل ذي حق حقه منذ الآن ولا تترك باب الشر مفتوحاً

قانون الانتخاب الذي أصدره نخامة المفوض يتضمن اجراء الانتخاب بموجب القانون الاخير الذي وضعه الجنرال ويثان على أساس القضاء ومنع الترشيح عن غير سكان القضاء الذين مر ستة أشهر على اقامتهم فيه . وبما أن المجلس النوي انتخابه هو مجلس تأسيسى فانه يتعذر وجود نواب صالحين لوضع البستور في كل قضاء من هذه الاقضية فاذا بقي هذا القرار نافذاً يخرج معظم النواب من سكان القرى الذين ليس لهم خبرة كافية في مثل هذا العمل الهام فالوفد يطلب أن يقبل ترشيح أي سورى كان في كل قضاء من اقصية البلاد السورية

كما أن القانون السابق مؤسس على الطائفية وفيه حرمان الاقلية

من حقوق الترشيع بصورة لم يسبق لها مثيل في الأصول النيابية فالوفد يرى أن تزال هذه الفوارق ليتمتع جميع أبناء الوطن بالحقوق العامة

ان مهمة الوفد هي سلمية صرفة وقد عرض لفخامة المفوض الاسس التي يعتقد أنها صالحة لارضاء الشعب السوري واعادة السلام الى البلاد وهو بماله من الخبرة يلح في الرجاء بقبولها لتأييد سورية باستقلالها مع الاحتفاظ بصداقة فرنسا ومحبتها على قاعدة النفع المتبادل

مسألة الوحدة

نشر فيما يلي قسما من الاحتجاجات التي تلقاها المندوب السامي في بيروت من البلاد الملحقة بلبنان رغم إرادتها وهي :

بيروت

أرسلت الطائفة الاسلامية في بيروت الكتاب التالي الى رئيس المجلس التمثيلي وهذا نصه :

« من المعلوم أن رغائب ومطالب الطائفة الاسلامية التي هي الاكثرية الساحقة في البلاد التي ألحقت بمتصرفية لبنان الكبير سنة ١٩٢٠ هي رفض هذا الانضمام وطلب الالتحاق بالاتحاد السوري على قاعدة اللامركزية وقد كررت احتجاجاتها على هذا الانضمام الذي وقع رغم إرادتها ومن دون استفتائها في ظروف عديدة وقدمتها مرارا الى المفوضية العليا وباريس وجمعية الامم وهي حاوية لجميع الحبيج القاطعة والاسباب

المشروعة لرفض هذا الانضمام وآخر احتجاج قدمته شفاهياً بواسطة وفد من أعيان الطائفة الاسلامية وخطياً الى نخامة المفوض السامي نبعث اليكم بنسخة منه ضمن هذا الكتاب. وعليه قررت الطائفة الاسلامية في بيروت بالاجماع مفتتمة فرصة ورود الاسئلة الموجهة اليها من اللجنة الدستورية أن تعيد تثبيت احتجاجاتها السابقة على الحاقها بلبنان ورفض الاشتراك في الاسئلة الموجهة اليها من اللجنة المشار اليها في ما يتعلق بسن الدستور اللبناني وتؤيد وتكرر طلب الرجوع الى ما كانت تحفظه لنفسها بشأن الالتحاق بالوحدة السورية على قاعدة اللامركزية في كل وقت وزمان مـ

طرابلس

عقد حضرات الاساتذة المحامين الطرابلسيين جلسة قرروا فيها إرسال البرقية الآتية الى نخامة المفوض السامي :
« نحن محامي طرابلس نطلب الانضمام الى الوحدة السورية مؤيدين الآراء التي سبقتنا بهذا الطلب ونكرر احتجاجنا على الحاقنا بلبنان لانه كان رغم إرادتنا مـ ١٣ يناير سنة ١٩٢٦ ويلى ذلك الامضاءات

« نحن تجار طرابلس نقتم فرصة استشارة بعض ذوات طرابلس من قبل المجلس النيابي اللبناني لسن دستور لا نتعرف به ونكرر طلبنا الوحدة السورية ونطالب الانفصال عن لبنان حيث الحقنا مرغمين مـ ويلى ذلك الامضاءات

« نحن عمال و تجار أصناف طرابلس نحتج على استشارة بعض ذوات طرابلس من قبل المجلس النيابي اللبناني بسن دستور لانعترف به ونطلب انفصالنا عن لبنان والاتحاق بالوحدة السورية »
وبلى ذلك الامضاءات

بمناسبة ورود الأسئلة على بعض الذوات فنحن المندوبين الثانويين الموقعين امضائنا أدناه نكرر طلب الالتحاق بالوحدة السورية ونحتج على اشتراك بعض الذوات في سن الدستور اللبناني
وبلى ذلك الامضاءات

« نحن أرباب مهنة الخياطة بطرابلس نطلب الانضمام الى الوحدة السورية، نؤيد من سبقنا بهذا الطلب ونحتج على الحاقنا بلبنان رغم ارادتنا
وبلى ذلك الامضاءات

« نحن ناشئة طرابلس نؤيد الهيئات الشعبية بطلب الوحدة السورية ونلح بطلب ارتباط طرابلس وملحقاتها بالوحدة ونحتج شديداً على ضمنا
الاكراهي للبنان »
التواقيع

« نحن المندوبين الثانويين في طرابلس نكرر طلب الالتحاق بالوحدة السورية ونحتج على اشتراك بعض الذوات في سن الدستور اللبناني »
التواقيع

بعلبك

هذا قرار مجلس بلدية بعلبك المبرم باتفاق الآراء :

« من المعلوم أن رغائب ومطالب الاكثرية الساحقة في البلاد التي ألحقت بمتصرفية لبنان منذ اعلان لبنان الكبير عام ١٩٢٠ هي رفض هذا الانضمام وطلب الالتحاق بالاتحاد السوري على قاعدة اللامركزية وقد تكررت احتجاجاتها على هذا الانضمام الذي جرى بالرغم من ارادتها وبدون استفتاءها في ظروف عديدة وقدمتها مراراً الى المفوضية العليا وباريس وجمعية الامم وهي حاوية لجميع الحجاج القاطعة والاسباب المشروعة لرفض هذا الانضمام وآخر احتجاج لها قدم بصورة شفاهية بواسطة وفد من أعيان الطائفة الاسلامية وبصورة خطية الى نخاسة المفوض السامي ، فعليه قرر مجلس بلدية بعلبك منتهزاً فرصة وصول الأسئلة الموجهة اليه من اللجنة الدستورية اعادة تثبيت الاحتجاجات السابقة من الاكثرية الساحقة على الالتحاق بلبنان ورفض الأسئلة الموجهة اليه من اللجنة المشار اليها فيما يتعلق بسن الدستور اللبناني ويؤيد طلب الاكثرية في البلاد التي ألحقت بمتصرفية لبنان بشأن الالتحاق بالوحدة السورية على قاعدة اللامركزية في كل وقت . ولهذا لا يرى مجلسنا لزوماً لاعطاء الجواب على هذه الأسئلة الجديدة ولا ارسال مندوبين »

وقد نظم هذا القرار ورفع لرياسة المجلس النيابي في دولة لبنان الكبير باتفاق الآراء

« أما وأماني الامه بالانضمام الى الوحدة قد تجلت لكم بصورة ما اعترضها الشك فنحن المندوبين الثانويين لبلبك تؤيد هذه الاماني وتمسك بها طالين الاتصال عن لبنان الذي أجبرنا على اللحاق به معتمدين على عدلكم وانصافكم في تحقيق رغائبنا
التوقيع

حل مجلس بلدية بعلبك

وعلى أثر ذلك أصدر حاكم لبنان الكبير قراراً بحل مجلس بعلبك البلدي لانه قرر رفض الاشتراك في سن الدستور اللبناني وطالب بالانضمام الى الوحدة السورية. وقد جاء في قرار الحل (انه لما كانت اللولة المنتدبة قد انشأت الول بناء على السلطة المخولة لها بموجب الفقرة الثالثة من المادة الاولى من صك الانتداب وكان المجلس البلدي لم يقتصر على تجاوز حقوقه باتخاذ ذلك القرار بل ارتكب في ماعمله مخالفة كبيرة ازامسلطة الانتداب صاحبة الشأن فلذلك الخ..

صيدا

« ان جميع أفراد الطائفة الاسلامية التي تؤلف الاكثرية في البلاد لم يرضوا عن الحاقهم بمتصرفية لبنان القديعة ذلك الالحاق الذي ارغموا عليه ارغاماً بل أيدوا الاحتجاجات العديدة التي قدمت الى كبار الرجال والمهيات السياسية الافرنسية وجمعية الامم في أزمنة متعاقبة في كل الخمس سنوات التي وجدت فيها دولة لبنان الكبير لتلك تغتم الطائفة

الاسلامية الآن فرصة تكليف نخامة المفوض السامي المسيو دي جوفنيل تنظيم القانون الاساسي لتظهر رغباتها الاكيدة في الانفصال عما يسمونه لبنان الكبير والانضمام الى الوحدة السورية على أساس اللامركزية . وعلى هذا فقد قررت الطائفة الاسلامية في صيدا باجماع الآراء على أثر ورود الاسئلة الموجهة اليها من اللجنة الدستورية عدم الاشتراك في سن الدستور اللبناني وتكرير طلباتها الخاصة بشأن الالتحاق بالوحدة السورية على أساس اللامركزية ملتزمين بتحقيق أمانينا عملا باحترام حقوق الشعوب المقدسة

التواقيع

٩ كانون ثاني سنة ١٩٢٦

صور

- ١ - منذ عهد الجنرال غورو ونحن نرفض ونمتنع على هذا الالحاق المخالف لمصلحتنا والمجحف بوطينتنا وان كل ماتوخاه هو فصلنا عن لبنان الكبير والحاقنا بالوحدة السورية
- ٢ - على فرض استحالة الحاقنا بالوحدة السورية فاننا نطلب فصلنا على كل حال عن لبنان ومعاملتنا بقاعدة اللامركزية على أساس (الحكم الفيدرالي) على أن يكون مرجعنا بيروت
- ٣ - لنا وطيد الامل بيزول المفوض عند ارادة الامة

التواقيع

عكار

» ان طائفتنا الاسلامية في قضاء عكار وهي الاكثرية الساحقة والمالكة لثلاثة أرباع قرى القضاء لم تكن راضية في كل أوقاتها عن الانضمام الى متصرفية جبل لبنان ولم تتوان عند سنوح كل فرصة عن إعادة محافظته لنفسها من تكرار طلب الانضمام الى الوحدة السورية التي لاحياة لها من دونها لهذا واحتراماً لقدسية المبدأ يتعذر علينا الاجابة على هذه الاسئلة ونرفض الاشتراك مع بلتكم وتفضلوا الخ .
التواقيع

وقد أردفه ممثلو جميع الطبقات في عكار فأرسلوا للمسيودي جوفيل
التلغراف الآتي :

نخامة المفوض السامي

نحن ممثلي الطبقات بعكار نطلب تحقيق رغائبنا بالالتحاق بالوحدة
السورية التي لانرضى عنها بديلا

التواقيع

في جبل العلويين

نقلا عن جريدة العهد الجديد في بيروت بتاريخ ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٢٥

» يستعد عموم الوطنيين ان هذا الاقصال الذي جعل المنطقة في
عزلة عن أمها سورية وان هذا الشكل من الحكم المباشر وان هذه التسمية

المنهجية الغربية في أساليب الاستثمار وإن هذه السيادة المعنوية التي أولاها بعض ذوى السلطة للعالميين الذين لا يفقهون معنى الاتصال والافصال إلا أفراداً يعدون على الأصابع منهم ولا يملكون من الثروة الصالحة عشرين كل هذا يعتقد الوطنيون به أنه موجه بصورة خاصة ضدهم وإن الغاية منه إذلالهم وإضعافهم وجعل هذه المنطقة مستعمرة بحتة ولذلك وقفوا في وجه هذه التجزئة واحتجوا عليها مراراً ولكن ذوى الشأن يغالطون بأن الأكثرية تخالف هذه الفكرة لأنهم هكذا يريدون

وقد أرسلت البرقية التالية الى المندوب السامي :

« باسم الأكثرية في اللاذقية نطلب الانضمام الى الوحدة السورية واشترانا كنا بالجالس التأسيسية التي تضع دستورها

التوافيع

مسألة الانتخابات

قرر المسيو دي جوفنيل إجراء انتخابات في حمص وحماه وحلب فرفض أهالي المدن الثلاث أن يشتركوا في الانتخابات على الأساس الذي وضعت السلطة الفرنسية رغبة في عزل دمشق وتمهيداً لتجزئة جديدة لأنها خولت كل لواء بحسب القرار الصادر في ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٢٥ أن ينتخب نوابه ويؤلف مجلداً خاصاً يقرر مصيره وصلاته السياسية . وقد أوفد المسيو دي جوفنيل المسيو ييار اليب والمسيو ميليا

وسواهما من كبار الموظفين الى حمص وحماه وحلب لتمهيد سبيل الانتخابات فلم يظهر مرشح ولامنتخب في حمص ولا في حماه وأغلقت المدينتان . أما في حلب فقد تمكن الموظفون الفرنسيون من حمل بعض الافراد على ترشيح أنفسهم فقام أهل حلب قومة واحدة يحتجون على هذا العمل وهذا أحد احتجاجاتهم :

بيروت - نخامة المقوض السامي

« الخليون رائد القانون قاطعوا الانتخاب لانه لم يتفق مع مطالب الامة السورية . الانتخاب حق لا اكراه فيه ولا عقاب عليه . لكن السلطة الافرنسية وترجمان البعثة ومنسوبي الاستخبارات ومأموري الشرطة والبلدية يستعملون وسائل الاكراه والتهديد ويجبرون الافراد قهراً على الانتخاب . لقد أوقف بعض من لم ينتخب ووضعت أوراق مزورة في الصناديق وعزل رؤساء المناطق وصرح النادون باسم البلدية ان من لم ينتخب يجازى وحسب عدة أشخاص للارهاب بلاسبب قانوني ومدد أجل الانتخاب يوماً ونصفاً ، كل هذا لكي تحرم الامة من حقوقها المقدسة التي خلق القانون لحمايتها وتضعف الثقة في إمكان تنفيذ مبادئكم السامية التي جئتم لاجلها . فنحتج على هذه الأعمال المغايرة للحق والحرية طالبين وضع حد لها ليقى الشعب حراً غير مضطرب

ابراهيم هنانو . ربيع النقار . سعد الله الجابري . الدكتور عبد الرحمن الكيالي . احمد الرضاوي . منير العمادي

وقد صرح أهل حلب للمسؤولين بأنهم لا يشتركون في الانتخابات

مادامت دمشق عاصمة البلاد مهملة . فلجأت الحكومة الى وسائل العنف والقوة واعتقلت فريقاً من زعماء الوطنيين . وهذا ما نشرته جريدة العهد الجديد التي تصدر في بيروت في ١٦ يناير سنة ١٩٢٦ لمراسلها الحلي عن الحالة في حلب بعد المظاهرة الكبرى التي اشترك فيها جميع أهل المدينة احتجاجاً على الانتخابات قالت :

«الحالة في حلب اليوم على ما كانت عليه أمس وقبله فقد شددت السلطة على المعتقلين واستدعت كل من له علاقة بهم من الاصحاب والاهل وهي تمتلئ كل من تصادفه في طريقها . ويقدر عدد الموقوفين حتى الآن بنحو مئة وقد طلت انهم ساقوا قسماً منهم الى ارواد

» أما عدد الجرحى والقتلى فيزيد كثيراً عما عرفتم عنه في رسالتي السابقة فهم لا يقلون عن مائة وخمسين جريحاً بينهم كثيرون قطعت أيديهم وأرجلهم وأنوفهم بضربات سيوف الجنود السباهيين وقد تولت السلطة بنفسها دفن القتلى من دون أن تسمح لأهلهم بتسليمهم

«أما الشعب فلا تسل عن استيائه وتألمه مما وقع وهو لا يزال مضرباً عن العمل ولا تزال الاسواق مقفلة والنفوس قلقة وجلة . وأما الحكومة فهي مضطربة محتارة ولا يسير رجال الدرك في الاسواق إلا وهم مسلحون بالسلاح الكامل كما أن رجال الشرطة يمشون زرافات في الاسواق والشوارع لارهاب الجمهور . وقد نصبت المدافع في أماكن مقررّة وسلطتها على المدينة من جميع أطرافها ومن القلعة ومن مفارق الطرق حتى أصبحنا كأننا في ساحة حرب ولا يجسر أحد على الخروج من داره

قانون الانتخاب

وهذه بعض المواد التي جاءت في قانون الانتخاب الذي أصدره
المسيو دي جوفنل وكان له ذلك الاثر السيء:

١ - تجرى انتخابات الدرجة الاولى للمجلس التمثيلي في الانحاء
التي لا يوجد فيها حالة عرقية في ٨ كانون ثاني سنة ١٩٢٦ وانتخاب الدرجة
الثانية في ٢٢ كانون ثاني سنة ١٩٢٦

٢ - تجرى الانتخابات في السناجق الاخرى بعد شهر من رفع
الادارة العرقية عنها.

٣ - قبل اجتماع المجلس التمثيلي يجتمع مندوبو كل سنجق وولاية في
المحل الذي يمينونه بأنفسهم ويعبرون عن تمنياتهم في الموقف السياسي الذي
يروونه موافقاً في السناجق التي يمثلونها وباقي الدوائر العمومية السورية
٤ - يجمع المندوب السامي بعدئذ ممثلي السناجق معتبراً بقدر
الامكان التمثيلات التي كانوا ابدوها بموجب قاعدة التسلسل التي قد
قرروا تشكيلها.

كلمة ختام

ان الناية التي كانت ترمي اليها السلطة الفرنسية في هذه الانتخابات
هي فصل دمشق وجبل الدروز عن سائر الانحاء السورية وابقاؤها في
عزلة تامة. وقد أخفقت هذه الخطة كل الاخفاق. إلا أن السلطة استعانت
بوسائل العنف والشدة لاختفاء ما لحقها من القشل، فبعد أن عملت ما عملته

في حلب عادت الى حمص فأمرت بإغلاقها واعتقلت زعماءها وكبراءها وبينهم
هاشم بك الاتاسي رئيس الوزارة السورية السابق ومظهر باشا الرسلان
رئيس حكومة شرق الاردن السابق

وقد استمرت السلطة في جهات حوران عاملة على حمل الاهلين
على طلب الانفصال عن دمشق فسجنت الشيوخ وجلدت كثيرين غيرهم
ابتغاء تحقيق خططها القائمة على قاعدة « فرق تسد » في كل مكان. وسيوفي
البحث في هذه الشؤون وأمثالها من الحوادث التي لا تزال مستمرة ،
في فرص أخرى . ولا تزال الامة السورية ماضية في جهادها صابرة
على صنوف من الاذى والضيم حتى تبلغ غايتها الوطنية الشريفة



كتاب الدكتور الشهبندر

الى وزارة الخارجية الفرنسية

أتشرف بأن أبسط لسماعتكم أسباب الثورة التي نشبت أخيراً في جبل الدروز والنتائج المنتظرة منها والحالة الحاضرة في سائر أنحاء سورية:

بعد وفاة سليم باشا الاطرش في سنة ١٩٢٣ عين المندوب السامي الفرنسي الكبتن كاربييه حاكماً على الجبل خلافاً للاتفاق المبرم مع الدروز. وهذا الموظف الذي اشتهر بسوء السيرة في حياته الخاصة والعامة واعتمد على فريق من الموظفين الذين فسدت أخلاقهم نهج في الجبل سياسة الارهاب والافساد فبدلاً من أن يدير شئون البلاد عمداً الى دس السائس وهذه مقتطفات من وثيقة طويلة لدىّ قدمت رسمياً الى الجنرال ساراي في ٦ يوليو سنة ١٩٢٥ عن أعمال الكبتن كاربييه :

١ — كان عدد من رجال الجندرية المسلحين بالعصي مخصصين لاهانة الناس وضربهم تنفيذاً لرغائب الكبتن كاربييه. ورجال حاشيته بدلاً من أن يقوموا بالواجبات المفروضة عليهم.

٢ — اعتقل حامد كركوت من أعيان قرية زيلان مدة خمسة أشهر من دون سبب ولا محاكمة. وكان يهان ويضرب في الصباح والمساء لاقبل وشاية من أحد الجواسيس

٣ — جلد المدعو حسن كابسول من قرية « رمة اللحف » حتى مزق لحمه لانه أهمل أن يحجى الكبورال دسبوتيل في أثناء مروره على الطريق العام

٤ — نصب المدعو ساسى الذى كان يشغل وظيفتين وظيفه جاسوس ووظيفة في المستشفى شركاً لاغراه بعض النساء الدرزيات. وقد حاول ابن عمه المدعو حسين مورديك^(١) أن ينصحه بالمدول عن هذا المشروع الذى كان يحتمل أن يؤدى الى نتائج مؤلمة. ولكن هذه النصيحة سببت شقاءه لان ساسى شكاه الى الليوتينان موريل الذى اعتقله مدة عشرة أيام كان يجلد في خلالها في الصباح وعند الظهر وفي المساء ويكره على أن يقضى نهاره مكشوف الرأس حافي القدمين في تكسير الحجارة وينام الليل في مخزن القمح ٥ — اعتقل المدعو وهبه جاشوش وضرب ضرباً مبرحاً في السويداء لانه رفض أن يؤجر منزله .

٦ — أطلق الكبورال دسبوتيل عدة طلقات من مسدسه على ماهر بك الحلاجى مدير البلدية العام ، ولم ينل أقل عقاب على عمله الجنائي هذا ٧ — اعتقل المدعو حسين حديقة ١٥ يوماً لانه لم يذهب لاستقبال المكبتن كاربييه، وفرضت غرامة على القرية قدرها ٢٥ جنيهًا ذهباً لانها لم تستقبله استقبالا لائقاً. وقد فرضت مثل هذه الغرامة على قرية عرمان للسبب عينه .

٨ — اعتقل فهد بك الاطرش قائمقام صلخد وضرب ضرباً مبرحاً

(١) هذا الكتاب مترجم عن الفرنسية وقد وقع فيه تحريف في أسماء الاعلام

من دون تحقيق بناء على وشاية بسيطة من أحد الجواسيس
٩ - فرضت غرامة على سكان السويداء قدرها عشرة جنيهات ذهبية
لضياع قطة الليوتينان موريل

فهذه الحوادث وأمثالها والافتئات على حقوق البلاد كل ذلك حمل
الاهلين على الثورة . ويخطيء من يعتقد ان الوطنيين وحدهم هم الذين
أناروا حركة الاحتجاج هذه ، فان المعتدلين انضموا اليهم . وقد ألف
وفد ذهب لبث شكواه وتقديم عريضة تتضمن رأى الجبل ومطالبه .
ورفض الجنرال ساراي قبول هذا الوفد رفضاً فيه كل معاني
الاحتقار والتهديد ، فزاد بعمله هذا غير المنتظر هياج الافكار الناشئة
عن إدارة الكبتن كارييه . ولم تقتصر السلطة على الاحتقار والتهديد بل
جردت على الجبل الهادى المسالم حتى تلك الساعة قوة قوامها بضعة مئات
من الجنود بقيادة الكومندان توما مارتان الذى أسديت اليه نصائح
كثيرة بالعدول عن سياسة الشدة ومعالجة المشكلة باللطف واللين . ولكنه
لم يرد أن يستمع شيئاً . وقد استهل عمله باعتقال عدد من الزعماء تمكن من
اعتقالهم لقرّبهم منه وأرسلهم الى المنفى - ثم وجه قسماً من قوته للقبض
على زعماء آخرين . وكان ذلك فاتحة الثورة اذ لم يبق أحداً مئناً على حياته
أو على ممتلكاته . ولكن هذه القوة قد أيدت في الكفر يوم ٢٢ يوليو
سنة ١٩٢٥ قبل أن تحقق أمنيته . ولم تشأ السلطة أن تعد هذا العمل
انذاراً كافياً بل واصلت منامراتها التى انتهت بنكبة المزرعة في ٢ أغسطس
سنة ١٩٢٥ و٣٠ منه على الرغم من النصائح التى أسديت الى ولاية الامور .
(١٢-٢)

وكانت نتيجة هذه السياسة إبادة بضعة آلاف من الجنود الفرنسيين
المساكين . ولا تزال القوات الفرنسية تصادف الصعوبات عينها حتى
يومنا هذا

ولا تزال الثورة التي نشبت في جبل الدروز تتسع نطاقاً حتى أوشكت
أن تعم سورية كلها . وهذه نتيجة لازمة لسياسة الضغط والارهاق التي
وضع أساسها الجنرال غورو وسار عليها خلفاؤه من بعده . أما قواعد
هذه السياسية فهي :

١ - جمع كل أنواع السلطة في يد المفوض السامي

٢ - خنق كل الأفكار الحرة

٣ - استغلال البلاد وأهلها من غير إبقاء على شيء .

وقد اعزلت العناصر الوطنية المتتورة العمل ردحاً من الزمن متوقعة
فشل هذه السياسة من جهة واتباع طريق أخرى تكفل للبلاد
حقوقها وتحقق الآمال التي أعربت عنها بلسان الجماعات التي فوضتها .
على انه لم يطرأ أقل تعديل جوهري مع أن النتائج جاءت سيئة جداً .
وكانت البلاد التي بدأت تنتعش بعد الحرب قد وقعت في أزمة اقتصادية
ومالية لا مثيل لها ، فلم تقبل الحكومة شيئاً لتخفيف هذه الازمة بل
وجهت كل مساعيها لاستغلال دافعي الضرائب بفرض رسوم وضرائب
جديدة . وحسب القاريء أن يلقي نظرة اجمالية على أحوال التجارة
والصناعة والزراعة ليدرك حقيقة الازمة الاقتصادية والمالية التي عانتها
البلاد بين سنة ١٩٢٠ وسنة ١٩٢٥ . فان الثروة العامة نقصت نقصاً

عظيما بينما كانت الضرائب تزداد على نسبة أعظم ، وقد اتضحت القساية
المنشودة حينئذ وهي اقناع البرلمان والحكومة في فرنسا واقناع العالم
كله بان سورية أخذت تهري وأن الدليل على ثروتها كثرة الضرائب
المفروضة عليها .

وإذا صرفنا النظر عن الحالة السياسية ونظرنا الى الحالة الاقتصادية
لم نرها أحسن منها لان المفوض السامي ظل مصدراً لجميع أنواع السلطة
من تشريعية وتنفيذية وقضائية . ولم يكن للمجالس التمثيلية التي منحوها
البلاد في سنة ١٩٢٣ أقل سلطة . وقد أصبحت الحكومة المحلية شبحاً
يمثل المفوض السامي أكثر مما يمثل البلاد

واشتد الاستياء وأصبح عاماً ، فقامت البلاد غير مرة تخرج على
هذه الحالة التي كانت تسير عليها الى الفوضى التي هي فيها الآن . وقد
أفهم ولاية الامور أن طريق الخلاف الوحيد هو تأمين سيادة سورية
بانتخاب مجلس تأسيسي ينظم دستور البلاد ويضع أساس علاقاتها الودية
مع المحافظة على حقوق سورية ومصالح فرنسا في وقت واحد على أن
يكون هذا الانتخاب حراً . ولكن هذه الرغائب لم ترق الموظفين الذين
تعودوا ارضاء شهواتهم من دون مراقبة ولا مسؤولية . فان بعض كبار
الموظفين الفرنسيين وجدوا في البلاد خدماً مخلصين فالفقوا معهم شركة
لاستغلال السكان على حساب فرنسا وسورية استغلالاً يمجنون كل فائده
لا أنفسهم . وقد صادفت هذه الشركة نجاحاً عجيباً في جميع مشروعاتها
الخاصة . وهكذا إذا تحققوا إن قتم بتحقيق دقيق ان كثيرين من هؤلاء

الموظفين جمعوا ثروات طائلة وتركوا في البلاد آثاراً من مساوئهم وفضائحهم لا يمكن تصديقها . وإن الكبتن كارييه وحمدي الجلاد اللذين بقي مديراً للبوليس العام في سورية مدة أربع سنوات ونصف سنتيهما في سورية من أكبر الشواهد على ذلك .

ولما تحقق الوطنيون السوريون أن الحالة تسير من سيء إلى أسوأ قرروا تأليف حزب باسم حزب الشعب ، فأفرغت السلطة قصارى جهدها منهم من ذلك ولم يحصلوا إلا بعد جهد جهيد على ترخيص الحكومة لهم بالاجتماع في شهر مايو سنة ١٩٢٥

والتفت أكثرية سكان البلاد حول هذا الحزب كما ثبت للمسيو أوغست برونه في أثناء قيامه بالمهمة التي نيّطت به في سورية في شهر يوليو سنة ١٩٢٥ وقد سار هذا الحزب على الطريق المشروعة لتحقيق الأمان الوطني وحاول أن يقنع الجنرال ساراي وكبار الموظفين الفرنسيين بأن الوطنيين السوريين ليسوا أعداء لفرنسا ولكنهم يريدون خدمة بلادهم بتأمين حريتها وحقوقها المهضومة وإقامة نظام وطيد فيها على قاعدة الأمان الوطني لا المنازعات الطائفية التي لا تزال تسير بها حتى الآن إلى الخراب والدمار .

وحاولت الحكومة المحلية، ومن ورائها كبار الموظفين في المفوضية السامية ، غير مرة أن يخنقوا معارضة حزب الشعب لأسباب خاصة . ولما نشبت ثورة الدروز للأسباب التي بسطتها آنفاً مكنت السلطة من انتهاز الفرصة للانتقام من حزب تألف لتحقيق برنامجها بالوسائل المشروعة

وقد قبض على كثيرين من أعضاء حزب الشعب وأبعدوا بلا سبب إلى جزيرة أرواد حيث عوملوا أسوأ معاملة وتمكن آخرون من الفرار قبل قوات الاوان

وضاعف هذا العمل الفجائي غير المعقول الصعوبات القائمة في البلاد وكان انذاراً بالجللاء . وكانت السلطة بالتجاهها الى مثل هذه الاعمال القاسية . غير المشروعة قد أهاجت سخط الالهالى الناقين وأقنعت اكثرية الوطنيين السوريين بأن الوسائل السلمية المشروعة لا تؤدي في حال ما الى تحقيق آمال شعب من الشعوب وأن دعاة الوسائل السلمية يكونون دائماً ضحايا القوانين التي يريدون احترامها . وهكذا أخذت ثورة الاضطراب تتسع بالتدريج ولا يعلم أحد ماذا يحدث في النقد اذا لم تبذل المساعي لمعالجة المشكلة بالحكمة والعدل

وأرى من واجبي أن أقول قبل أن أختتم هذا الكتاب ان فرنسا لن تحافظ على نفوذها في هذه البقعة من بقاع الشرق بقوة السلاح وانما تستطيع أن تفعل ذلك بانتهاجها سياسة المسالمة واعترافها بحقوق سورية المشروعة .

واستطيع أن أؤكد لكم أن اكثرية الشعب السوري على استعداد للتفاهم مع فرنسا على قاعدة سيادة سورية القومية مع المحافظة على مصالح الفرنسيين .

وتفضلوا في الختام بقبول فائق احترامى

الركنور سُهريندر

المطبعة العربية بمصر
لصاحبها : خير الدين الزركلي

تتعهد الناشرين والمؤلفين بطبع كتبهم وتصحيح
مسوداتها، وترسلها اليهم بأسرع ما يمكن من الوقت .
وعنوانها : مصر صندوق البريد ٦٩٨

Biblioteca Alexandrina



0415813